

Distr.: General
1 May 2017
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة السابعة والعشرون
١٢-١ أيار/مايو ٢٠١٧

تقرير وطني مقدّم وفقاً للفقرة ٥ من مرفق قرار مجلس حقوق
الإنسان ٢١/١٦*

الفلبين

* استُنسخت هذه الوثيقة كما وردت، وليس في محتوياتها ما يعني التعبير عن أي رأي من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.17-01933(A)



* 1 7 0 1 9 3 3 *

أولاً - مقدمة

١- تؤكد حكومة جمهورية الفلبين عالمية جميع حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة وترابطها وتشابكها، وذلك في إطار احترام خصائصنا الوطنية والإقليمية الفريدة الناشئة عن خلفياتنا التاريخية والثقافية والدينية المتنوعة.

٢- وأضفى الفوز الساحق لرئيسنا السادس عشر، رودريغو روا دوترتي، الطابع الديمقراطي على السلطة السياسية. وأصبح سياسي من خارج الهيئات السياسية التقليدية أول رئيس للسلطة التنفيذية ينتمي إلى منطقة مينداناو. وبناء على برنامج قائم على مكافحة الجريمة والفساد والمخدرات غير المشروعة وعلى تحقيق السلام العادل والشامل والدائم وتخفيف وطأة الفقر، فاز بالانتخابات من خلال حملة شعبية تاريخية استمدت قوتها من التمويل المتأتي من الحشود الجماهيرية ومن الدعم الأساسي من جانب وسائل التواصل الاجتماعي. ولدى تولي الحكم في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، اضطرت الإدارة الجديدة إلى مواجهة التحديات المطروحة فيما يتعلق بهذه المجالات.

٣- والتزم الرئيس في خطابه بخصوص حالة الأمة لعام ٢٠١٦ بأن تراعي إدارته التزام الدولة بتعزيز وحماية وإعمال حقوق مواطني بلدنا، ولا سيما الفقراء والمهمشون والضعفاء، وبأن تسعى إلى إعمال العدالة الاجتماعية، رغم أن سيادة القانون ينبغي أن تسود في جميع الأوقات. وستُعْمَل هذه الإدارة نَهْجاً قائماً على الحقوق إزاء التنمية والحوكمة لتحسين رفاه شعبنا في مجالات الصحة، والتعليم، وتوفير الغذاء والماء الكافيين والسكن وحماية البيئة، واحترام الثقافة. "إن حقوق الإنسان ينبغي أن تعمل من أجل الرقي بكرامة الإنسان".

٤- وتماشياً مع واجب الدولة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، تسعى الحملة الشعبية ضد المخدرات غير المشروعة إلى الحفاظ على أرواح الشعب الفلبيني وحماية البلد من التحول إلى دولة مخدرات. وإن حكومة جمهورية الفلبين عازمة على إعطاء الأولوية للأمن البشري من أجل منع الفوضى والحيلولة دون تدمير الأسرة الفلبينية. وتظهر بيانات واردة من جهاز إنفاذ قوانين مكافحة المخدرات في الفلبين أن ٩٥,٤٧ في المائة ممن أُلقي عليهم القبض هم من مستعملي هيدروكلوريد الميثامفيتامين أو مادة الشابو التي رأت منظمة الصحة العالمية أنها تسبب في اختلال الإدراك وفي النزعة العدوانية والعنف والاضطرابات الاجتماعية والأسرية. وسيجعل تفكيك جهاز عصابات المخدرات غير المشروع عدداً أكبر من المجتمعات المحلية خالية من المخدرات وسيضمن مستقبلاً آمناً وأكثر سلامة.

٥- وتظهر البيانات أنه، منذ بدء حملة إنفاذ قوانين مكافحة المخدرات غير المشروعة في ١ تموز/يوليه ٢٠١٦، انخفض مجموع الجرائم بنسبة ٣٠ في المائة، وهو ما يدل على وجود علاقة بين استهلاك المخدرات ومعدل الجريمة. وبالتالي، فإن مشكلة المخدرات لا تمس الصحة فحسب، بل كذلك الأمن الوطني. وقد شرعت حكومة جمهورية الفلبين، في سياق حماية حق الشعب في الحياة والصحة والأمن الشخصي، في حملة قائمة على الحقوق للقضاء على خطر المخدرات. إن هذا النهج الكلي، الذي تنفذه اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بمكافحة المخدرات غير المشروعة، لا يشمل فقط عمليات إنفاذ القوانين لتعزيز سيادة القانون، بل كذلك إعادة تأهيل وإدماج مستهلكي المخدرات المقلعين عنها.

٦- ويبين هذا التقرير التقدم الذي أحرزته حكومة جمهورية الفلبين بفخر منذ عملية الاستعراض الأخيرة. وفي حين تحقق الكثير، تعترف حكومة جمهورية الفلبين بأنه لا يزال ثمة الكثير مما ينبغي القيام به. وترغب الإدارة الجديدة في تكرار التجارب الناجحة لمدينة دافاو وبرامجها المتعلقة بالحكومة والسلام والنظام ومراعاة المنظور الجنساني وحقوق المرأة والطفل، وهي البرامج التي نالت جوائز متعددة. وترحب حكومة جمهورية الفلبين باستعراض سجلها في إطار الحوار المفتوح والبناء الذي تتيحه عملية الاستعراض الدوري الشامل.

ثانياً- المنهجية وعملية التشاور

٧- في سياق إعداد هذا التقرير، جمعت حكومة جمهورية الفلبين إسهامات الوكالات المختلفة والجهات المتعددة صاحبة المصلحة. ويركز التقرير على تنفيذنا للتوصيات المقبولة خلال الجولة الثانية لعملية الاستعراض الدوري الشامل وعلى التطورات والإنجازات والتحديات الكبيرة الحاصلة منذ عام ٢٠١٢. وقد قسمت حكومة جمهورية الفلبين هذه التوصيات إلى ستة مجالات مواضيعية ونظمت الفرع الثالث من هذا التقرير وفقاً لذلك.

ثالثاً- التقدم المحرز والتحديات

ألف- البرنامج الاجتماعي - الاقتصادي

٨- تعكس خطة أمبيسيون ناتين ٢٠٤٠ "AmBisyon Natin-2040" التي وضعتها حكومة جمهورية الفلبين رؤية الشعب الفلبيني الطويلة الأجل لحياة آمنة ومريحة و مترسخة بشكل قوي. ولتحقيق هذه الغاية، تعتمد خطة التنمية الفلبينية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٢ منظوراً مراعيًا للثقافة ونموذجاً مراعيًا لنوع الجنس ونهجاً قائماً على حقوق الإنسان في مجال الخدمة العامة. وتعترف بإنجازات الإدارات السابقة، وتعتمد الممارسات الجيدة، وتعتبر الدروس المستخلصة منها أساساً متيناً للنمو الشامل وللمجتمع سيمته الثقة الكبيرة واقتصاد تنافسي قائم على المعرفة. وتوجد حكومة جمهورية الفلبين السياسات اللازمة والبيئة التنظيمية وتوفر السلع والخدمات العامة من خلال تعزيز النسيج الاجتماعي، والحد من عدم المساواة، وزيادة إمكانيات النمو. ويهدف برنامجنا الاجتماعي - الاقتصادي المؤلف من عشر نقاط إلى مكافحة الفقر عبر الأجيال وتحسين مستويات المعيشة، واستدامة النمو الاقتصادي المرتفع، بجملة وسائل منها الاستثمار في تنمية رأس المال البشري وتحسين برامج الحماية الاجتماعية.

التوصيات ١٢٩-٣٦ إلى ١٢٩-٣٩

٩- لا تزال حكومة جمهورية الفلبين متمسكة بالتزامها بتحقيق النمو الشامل. وفي عملية تخصيص الأموال لبرامج تخفيف وطأة الفقر، يرشدنا النظام الوطني للحد من فقر الأسر المعيشية في تحديد الأشخاص الفقراء وأماكن وجودهم من أجل إتاحة القدر الأقصى من الموارد وإيصال الخدمات في الوقت المناسب وفعاليتها وكفاءة. وباستخدام النظام، تعطى حكومة جمهورية الفلبين الأولوية للمناطق التالية: المناطق التي يوجد بها أكبر عدد من الفقراء؛ والتي سُجلت فيها أعلى معدلات الفقر؛ والتي سُجل فيها أعلى مستوى من قابلية التأثر بالمخاطر المتعددة.

- ١٠- وتعتمد وزارة الرعاية الاجتماعية والتنمية استراتيجية متعددة الجوانب لمواءمة التنفيذ المتواصل للبرامج الأساسية للحد من الفقر من قبيل برنامج التحويلات النقدية المشروطة، وبرنامج سبل الرزق المستدامة، والبرنامج الشامل والمتكامل لتوفير الخدمات الاجتماعية.
- ١١- وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، قدم برنامج التحويلات النقدية المشروطة إلى ٤,٣٩ ملايين مستفيد مؤهل من الأسر المعيشية الفقيرة منحاً نقدية في مجالي الصحة والتعليم مشروطة بالتحاق أطفالهم بالمدارس وحصولهم على التحصين المنتظم وباستفادة الأمهات من خدمات الرعاية الصحية وبحضور المستفيدات دورات في التنمية الأسرية. وفي إطار ميزانية عام ٢٠١٧، يُقدّم إلى الأسر المستفيدة من برنامج التحويلات النقدية المشروطة علاوة الأرز.
- ١٢- وفي الفترة من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٦، قدم برنامج سبل الرزق المستدامة خدمات إلى ما مجموعه ٨٥٢ ٥٠٩ أسرة معيشية من خلال مساعدتها برؤوس الأموال لإنشاء مشاريع صغيرة مستدامة و/أو إحالتها للعمل مع مختلف الوكالات والمؤسسات الشريكة.
- ١٣- ويحسّن مشروع التنمية القائمة على مشاركة المجتمعات المحلية التابع للبرنامج الشامل والمتكامل لتقديم الخدمات الاجتماعية نوعية حياة المستفيدين بتمكينهم من تصميم أنشطة التنمية المحلية وتنفيذها وإدارتها. وقد أفضى إلى الحد من الفقر وإلى تعزيز مشاركة هيئات الإدارة المحلية. وبعد نجاح المشروع في أفقر البلديات في البلد، رُقي إلى مستوى خطة التنمية الوطنية القائمة على مشاركة المجتمعات المحلية.
- ١٤- ويكتمّل هذه البرامج برنامج التغذية التكميلية، الذي يسعى إلى تحسين الحصص الغذائية المقدمة للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٣ سنوات و١٢ سنة من خلال تزويدهم بوجبات تكميلية ساخنة تُستخدم في إعدادها منتجات مزروعة في حدائق الخضروات في المدارس المحلية، وذلك من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة والتغذية.
- ١٥- واستثمرت وزارة الزراعة في نظم ريّ قادرة على التكيف مع تغير المناخ وفي طرق الوصول من المزارع إلى الأسواق وفي موانئ صيد الأسماك والمراكز التجارية ومرافق مرحلة ما بعد جني المحاصيل، وذلك في إطار استراتيجية الأمن الغذائي. كما نفذت وزارة الزراعة مشاريع لمكافحة الجوع بشكل مباشر، ولا سيما برنامج حدائق الخضروات في ٤٣ ٩٤٩ مدرسة، وبرنامج التغذية بالحليب الذي استفاد منه ٤٠٠ ٢٧٣ طفلاً.
- ١٦- ولمعالجة مشكلتي البطالة والعمالة الناقصة، أكملت حكومة جمهورية الفلبين خارطة الطريق المتعلقة بالموارد البشرية للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٢ التي تتضمن معلومات بشأن العرض والطلب في مجال العمالة واستراتيجيات للاستجابة في الوقت المناسب وبطريقة حاسمة من أجل تحسين تنافسية الموارد البشرية. ولمساعدة مواطني بلدنا في تأمين حياة مريحة لأنفسهم ولأسرهم، تواصل حكومة جمهورية الفلبين تعزيز خدمات تيسير فرص العمل وبرامج تحسين المهارات، أي البرنامج الخاص لتوظيف الطلاب، والبرنامج المتكامل لتوفير سبل الرزق للعاملين في قطاع الاقتصاد غير الرسمي، ومشروع مساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة، وبرنامج توفير سبل الرزق للعمال المحرومين لمساعدة المشردين والفقراء العاطلين عن العمل.

١٧- ومن خلال هيئة التعليم التقني وتنمية المهارات، توفر حكومة جمهورية الفلبين أيضاً التعليم والتدريب التقنيين والمهنيين للشباب في المدارس وخارجها أو لأي شخص يرغب في التعليم والتدريب التقنيين والمهنيين. وبالتعاون مع مؤسسات الأعمال العامة والخاصة، تقوم هيئة التعليم التقني وتنمية المهارات بتقييم كفاءات العمال ومنحهم شهادات مهارات لتعزيز قدرتهم التنافسية وتمكينهم من ضمان الحصول على عمل مدر للدخل. كما تشرف على برامج التلمذة المهنية والتعلم.

١٨- وتعززت جهود حكومة جمهورية الفلبين في مجال حماية مناصب العمل باعتماد القوانين التالية:

- القانون الجمهوري ١٠٩١٧، الذي يعزز البرنامج الخاص لتوظيف الطلاب ويوسع نطاقه؛
- القانون الجمهوري ١٠٩١١، الذي يحظر التمييز على أساس السن في مجال العمل؛
- القانون الجمهوري ١٠٦٩١، الذي يعزز الجهود المبذولة في مجال إنشاء وتشغيل مكاتب خدمات التوظيف العامة ومكاتب التوظيف في المؤسسات التعليمية؛
- القانون الجمهوري ١٠٦٨٩، الذي يضيف الطابع المؤسسي على تنفيذ برنامج بدء مزاوله العمل، وهو برنامج يرمي إلى تعزيز قدرة الشباب المعرضين للخطر على الحصول على عمل من أجل تحسين مستوى اندماجهم في قطاع العمالة المنتجة؛
- القانون الجمهوري ١٠٦٤٤، أو قانون إنشاء المشاريع، الذي يعزز المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة لإحداث مزيد من فرص العمل في البلد.

١٩- وبعد سلسلة من المشاورات مع العمال وأرباب العمل، أصدرت وزارة العمل والعمالة الأمر الوزاري رقم ١٧٤، الذي يؤكد حق العمال الدستوري والقانوني في الأمن الوظيفي. ويحظر هذا الأمر التعاقد الحصري وغير ذلك من الأشكال غير المشروعة من ترتيبات العمل الرامية إلى إبطال حقوق العمال. كما يعزز حقوق العمال في معايير العمل، والتنظيم الذاتي، والتفاوض الجماعي؛ ويلزم المتعاقدين والمتعاقدين من الباطن بشروط التسجيل الإلزامي والحد الأدنى للرسملة.

٢٠- كما أصدرت وزارة العمل والعمالة كتيب عام ٢٠١٦ بشأن المستحقات النقدية القانونية للعمال، وهو دليل شامل بشأن التطورات الأخيرة في القوانين والأنظمة الفلبينية المتعلقة بالعمل. ويجمع هذا الدليل القواعد المتعلقة بالحد الأدنى للأجور وبالتعويض الإضافي والإجازات المؤدى عنها ومستحقات نهاية الخدمة/التقاعد، وآليات حماية الضمان الاجتماعي، وغير ذلك من المستحقات القانونية التي ينبغي لأرباب العمل أن يمنحوها للعمال.

٢١- ومنذ عام ٢٠١٢، اعتمد المجلس الوطني المعني بالأجور والإنتاجية والمجالس الإقليمية نظام الأجور ذا الشقين، الذي يتألف من مستوى إلزامي أو حد أدنى للأجور لحماية الفئات الضعيفة من العمال من الأجور المتدنية بشكل لا مبرر له، ونظام طوعي لحوافز الإنتاجية

بالإضافة إلى الحد الأدنى للأجور لتشجيع العمال والمؤسسات على اعتماد برامج لتحسين الإنتاجية وتقاسم الأرباح. والحد الأدنى للأجور محدد في مستوى أعلى من عتبة الفقر لضمان تلبية الاحتياجات الأساسية للعمال وأسرهم، ولكنه أقل من متوسط الأجور لتمكين المفاوضات الجماعية والنهج الأخرى لتحسين شروط العمل.

٢٢- ولتعزيز العلاقات بين العمال وأرباب العمل، سنت حكومة جمهورية الفلبين القانون الجمهوري ١٠٣٩٥ الذي يسمح للشركاء الاجتماعيين بمشاركة أوسع نطاقاً في وضع السياسات واتخاذ القرارات، والقانون الجمهوري ١٠٣٩٦ الذي يعزز المصالحة والوساطة باعتبارها طرقاً طوعية لتسوية المنازعات المتعلقة بالعمل. ولحماية أجور العمال ومستحقاتهم، وظفت حكومة جمهورية الفلبين مزيداً من مراقبي الامتثال لقوانين العمل والمفتشين للاضطلاع بالتقييم المشترك لمدى الامتثال لمعايير وقوانين العمل العامة المتعلقة بالسلامة والصحة وبعمل الأطفال وحرية تكوين النقابات والمفاوضات الجماعية وأنظمة العمل في القطاع البحري.

٢٣- ويُنظّم مركز السلامة والصحة المهنتين حلقات تدريبية متعلقة بالدورة التدريبية الإلزامية للسلامة والصحة المهنتين الأساسيتين التي تدوم ٤٠ ساعة. ووضعت نسخة إلكترونية للدورة على شبكة الإنترنت، يمكن للعمال الاطلاع عليها في جميع أنحاء العالم. كما وُضعت وحدات متخصصة في مجال السلامة والصحة المهنتين الأساسيتين لفائدة العاملين في قطاع التعدين، وفي مراكز التعاقد الخارجي في مجال العمليات التجارية، وفي قطاع النقل.

٢٤- ولا تزال مؤسساتنا للضمان الاجتماعي تحرص على تمكين الأعضاء المتقاعدين أو المسنين أو المصابين بعاهاات بدنية أو بإعاقات من العيش بكرامة. وتشمل نظم المستحقات الاجتماعية القائمة على الاشتراكات نظام التأمين المتعلق بالخدمة الحكومية لموظفي القطاع العام، ونظام الضمان الاجتماعي لعمال القطاع الخاص. وللمساعدة على كسر حلقة الفقر ما بين الأجيال، تُوفّر للشرائح المهمشة، من قبيل الفئات الضعيفة والأسر الفقيرة التي لا تغطيها وكالات الضمان الاجتماعي المشار إليها سابقاً، خدمات الرعاية الاجتماعية من خلال برنامج التحويلات النقدية المشروطة وبرامج أخرى.

٢٥- ويوفر برنامج حكومة جمهورية الفلبين للإسكان إمكانية إعادة التوطين لسكان المستوطنات العشوائية؛ ومشاريع السكن لأفراد القوات المسلحة الفلبينية والشرطة الوطنية الفلبينية ذوي المرتبات المنخفضة؛ وإمكانيات تحسين ظروف المستوطنات؛ وبرامج القروض العقارية المجتمعية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت حكومة جمهورية الفلبين المساعدة إلى نحو ٢٨٠.٠٧٣ أسرة تعيش في المناطق الخطرة و/أو المتأثرة بمشاريع الهياكل الأساسية الحكومية، وأضفت الطابع المؤسسي على سياسة عدم الهدم في حالة عدم إعادة التوطين.

٢٦- وفي تموز/يوليه ٢٠١٦، قضى القانون الجمهوري ١٠٨٨٤ بأن يخصص أصحاب مشاريع العمارات ومطوروها لبناء المساكن الاجتماعية ما يعادل ٥ في المائة من مساحة مشاريعهم أو تكلفتها الإجمالية. ويشجع مطوري المشاريع العقارية على تشييد عمارات اجتماعية متوسطة العلو في المناطق الحضرية لتقليل مدة تنقل العمال اليومي من الضواحي وتخفيف الازدحام المروري، مع تحقيق المستوى الأمثل من استخدام الأراضي وإنتاجية الموارد البشرية وكفاءة مؤسسات الأعمال التجارية.

٢٧- ويرتكز البرنامج الفلبيني للصحة على مفهوم الرعاية الصحية الشاملة الرامي إلى جعل نظام الرعاية الصحية متسماً بالإنصاف والشمولية والشفافية والمساءلة، مع تخصيص الموارد بكفاءة لتوفير الخدمات الصحية الميسرة التكلفة والعالية الجودة. ويتوقف إنجازه على الإطار الوطني للمساءلة الذي يشمل تعميم التأمين الصحي الاجتماعي وتعزيز المرافق الصحية لضمان الوصول إلى المستشفيات ومرافق الرعاية الأولية ومختلف الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتصلة بالصحة.

٢٨- وتدعم ميزانية حكومة بلدنا وزارة الصحة في نشر المهنيين الصحيين في الأحياء، وتوسيع نطاق برنامج تحصين الأطفال، وتعزيز الجهود الرامية إلى خفض معدلات وفيات الأمومة والرضع، ضمن جملة أمور أخرى. وحتى حزيران/يونيه ٢٠١٦، كان البرنامج الوطني للتأمين الصحي يغطي ٩٢,٦٢ مليون منتسب رئيسي ومُعال.

٢٩- ويمنح قانون الوالدية المسؤولة والصحة الإنجابية لعام ٢٠١٢ لوزارة الصحة ووحدات الحكومات المحلية صلاحية كفالة جعل الصحة الإنجابية في متناول الجميع. ولضمان توافر اللوازم وتدريب مقدمي الخدمات في مجال التكنولوجيا الجديدة لمنع الحمل، دعت وزارة الصحة إلى اجتماع الفريق الوطني لتنفيذ قانون الوالدية المسؤولة والصحة الإنجابية.

٣٠- وتشمل القوانين المتعلقة بالصحة التي جرى سنها بعد الجولة الثانية من عملية الاستعراض الدوري الشامل لحالة بلدنا: القانون الجمهوري ١٠٧٤٧، الذي نص على سياسة شاملة لتلبية احتياجات الأشخاص ذوي الأمراض النادرة؛ والقانون الجمهوري ١٠٧٦٧، الذي وضع خطة عمل شاملة للقضاء على داء السل بوصفه مشكلة صحية عامة.

باء- حماية الشرائح الضعيفة

الأطفال

التوصيات ١٢٩-٩ و ١٠، و ١٢٩-٣٣ و ٣٤، و ١٢٩-٣٧، و ١٣١-٢٨

٣١- تشمل القوانين المعتمدة مؤخراً للوفاء بالتزامات الدولة بموجب اتفاقية حقوق الطفل قانون الحضانة (القانون الجمهوري ١٠١٦٥)؛ وقانون منع الجريمة السيبرانية (القانون الجمهوري ١٠١٧٥)؛ وقانون الوالدية المسؤولة والصحة الإنجابية (القانون الجمهوري ١٠٣٥٤)؛ والقانون الموسع لمكافحة الاتجار بالأشخاص (القانون الجمهوري ١٠٣٦٤)؛ وقانون مكافحة السياقة تحت تأثير السكر والمخدرات (القانون الجمهوري ١٠٥٨٦)؛ وقانون مكافحة تسلط الأقران (القانون الجمهوري ١٠٦٢٧)؛ وقانون تعزيز قضاء الأحداث ونظام رعايتهم (القانون الجمهوري ١٠٦٣٠)؛ والقانون المتعلق بإعلان تشرين الثاني/نوفمبر من كل عام شهراً وطنياً للطفل (القانون الجمهوري ١٠٦٦١)؛ والقانون الذي ينص على سلامة الأطفال على متن الدراجات النارية (القانون الجمهوري ١٠٦٦٦)؛ والقانون الذي يقضي بتوفير الإغاثة والحماية في حالات الطوارئ للأطفال قبل الكوارث وغيرها من حالات الطوارئ وأثنائها وبعدها (القانون الجمهوري ١٠٨٢١).

٣٢- ولضمان الحق في الاسم والجنسية لكل طفل فلبيني، سنت حكومة جمهورية الفلبين قانون الإحصاءات الفلبيني لعام ٢٠١٣ لتنفيذ وإنفاذ وإدارة المهام المتعلقة بسجل الحالة المدنية.

كما أطلقت حكومة جمهورية الفلبين الخطة الفلبينية الاستراتيجية لسجل الحالة المدنية والإحصاءات الحيوية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨، التي تحدد الأولويات والفرص التي ينبغي للوكالات الحكومية أن تعمل على أساسها. وفي عام ٢٠١٥، أعلن المرسوم رقم ١١٠٦ الفترة ٢٠١٥-٢٠٢٤ عقداً للتسجيل في سجل الحالة المدنية والإحصاءات الحيوية ووجه تعليمات للوكالات بتصميم برامج لزيادة مستوى التسجيل في سجل الحالة المدنية.

٣٣- وواصلت هيئة الإحصاءات الفلبينية حملات التوعية بأهمية وثائق سجل الحالة المدنية، مع إنشاء فروع للتسجيل قرب المدارس والمناطق التي يصعب الوصول إليها، ومجتمعات السكان الأصليين. ولتقريب الخدمات من الشعب، تتوافر مراكز التسجيل أيضاً في المراكز التجارية، ووكالات الأسفار، ومراكز تحويل الأموال وغيرها من الأماكن المناسبة.

٣٤- وتلبية الاحتياجات الخاصة للشعوب الأصلية، ثمة مشروع قانون قيد النظر يتوخى إنشاء نظام للتسجيل في الحالة المدنية خاص بالشعوب الأصلية يراعي الأنماط الثقافية والعرفية للشعوب الأصلية ويتواءم مع القوانين والنظم القائمة فيما يتعلق بسجل الحالة المدنية.

٣٥- ويحدد القانون الجمهوري ١٠٦٣٠ الذي يعدل قانون قضاء الأحداث ونظام رعايتهم لعام ٢٠٠٦ السن الدنيا للمسؤولية الجنائية في خمسة عشر سنة، وينص على برامج للتدخل وعلى إنشاء مرافق "Bahay Pag-asa" لتكون بمثابة مراكز لإعادة تأهيل الأحداث.

٣٦- وركز تنفيذ قانون قضاء الأحداث ونظام رعايتهم على الصعيد المحلي على ابتكارات للحكومات المحلية، من قبيل تعيين أخصائيين اجتماعيين مرخصين لتقديم المساعدة إلى الأطفال المخالفين للقانون؛ وتخصيص ما لا يقل عن ١ في المائة من حصة الإيرادات المحلية لتعزيز المجالس المحلية لحماية الطفل؛ واعتماد وتنفيذ برامج التدخل الشاملة المتعلقة بالأحداث؛ وتنفيذ آليات وبرامج وعمليات أخرى ملائمة للطفل بغية تحديد مسؤولية الأطفال المخالفين للقانون دون اللجوء إلى إجراءات المحاكم الرسمية.

٣٧- كما أنشأت وزارة الرعاية الاجتماعية والتنمية مراكز إقليمية لإعادة تأهيل الأحداث لتقدم الخدمات لآلاف الأطفال المخالفين للقانون. وفي عام ٢٠١٥، أعيد بنجاح تأهيل قرابة نصف الأطفال المخالفين للقانون الموجودين في مراكز إعادة التأهيل. ومنذ عام ٢٠١٠، قدمت وزارة الرعاية الاجتماعية والتنمية خدماتها إلى ٩ ١٩٣ طفلاً مخالفاً للقانون.

التوصيتان ١٢٩-٤٢ و ١٢٩-٤٣

٣٨- تماشياً مع الولاية الدستورية المتمثلة في أن يحظى التعليم بأعلى قدر من الدعم في الميزانية، ارتفعت الحصة المخصصة للتعليم الأساسي بانتظام على مدى السنوات السبع الماضية. ففي الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٦، زادت المخصصات بنسبة ١٤٧ في المائة فانتقلت من ١٧٥ بليون بيزو فلبيني إلى ٤٣٣,٥ بليون بيزو فلبيني. وفي عام ٢٠١٧، بلغت ميزانية وزارة التعليم ٥٤٣,١ مليون بيزو فلبيني.

٣٩- ويكفل اعتماد قانون تعزيز التعليم الأساسي لعام ٢٠١٣ (القانون الجمهوري ١٠٥٣٣) استمرارية نظام تعليم كامل ولائق ومتكامل يتماشى واحتياجات الأشخاص والمجتمع بشكل عام. ويهدف القانون إلى جعل الفلبين مواكبة للمعايير الدولية

بصون حق كل فلبيني في رياض الأطفال بالإضافة إلى ١٢ سنة من التعليم الأساسي الجيد. وتتواصل الإصلاحات في قطاع التعليم بجهود حكومة جمهورية الفلبين الرامية إلى توظيف مزيد من المدرسين المدربين على نحو أفضل وإلى بناء عدد أكبر من قاعات الدراسة المجهزة بالمرافق الكاملة وإلى إيجاد مواد تعليمية أفضل. وتكتمل الاستثمارات في نظام التعليم العام بتوفير منح في المدارس الخاصة من خلال المساعدة الحكومية للطلاب والمدرسين في قطاع التعليم الخاص.

٤٠- وبسن قانون رياض الأطفال لعام ٢٠١٢ (القانون الجمهوري ١٠١٥٧)، أصبح الالتحاق برياض الأطفال إلزامياً بالنسبة للأطفال البالغة أعمارهم خمس سنوات، حيث بلغ المعدل الإجمالي للالتحاق برياض الأطفال ٩٣,٤٣ في المائة إلى حدود الموسم الدراسي ٢٠١٥-٢٠١٦. ومنذ الفترة المشمولة بالتقرير السابق، حصلت زيادة في معدل إتمام الدراسة ومعدل بقاء التلاميذ في المدارس، وانخفاض في معدل الانقطاع عن الدراسة.

٤١- وتنفذ وزارة التعليم طرائق بديلة لتوفير فرص التعلم للمتعلمين العاملين ومن يعيشون بعيداً عن المدارس والمتعلمين المعرضين لخطر الانقطاع عن الدراسة. وقد التحق، في إطار هذا النظام، نحو ٢٩ ٤٥٤ متعلماً بمرحلي التعليم الابتدائي والثانوي للموسم الدراسي ٢٠١٥-٢٠١٦.

٤٢- كما توفر حكومة جمهورية الفلبين نظام التعلم البديل الذي قدم خدماته إلى نحو ٥٣٥ ٥١٩ متعلماً في عام ٢٠١٥. وينفذ هذا النظام برنامجين رئيسيين للتعليم غير النظامي: (أ) برنامج محو الأمية الأساسي الذي يرمي إلى القضاء على الأمية في أوساط من لم يلتحقوا بالمدارس من الشباب والبالغين، وفي الحالات القصوى، الأطفال الذين هم في سن الدراسة؛ (ب) برنامج الاعتماد والمعادلة الذي يمكن المنقطعين عن الدراسة من إتمام تعليمهم خارج نظام التعليم الرسمي.

٤٣- ويجري برنامج *Abot-Alam* التابع لحكومة جمهورية الفلبين جرداً للشباب غير الملتحقين بالمدارس المتروحة أعمارهم بين ١٥ و ٣٠ سنة الذين يعانون من البطالة أو لم يتموا التعليم الأساسي أو العالي. وفي الفترة من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٥، استفاد نحو ٨٠٨ ٨٦٠ من هؤلاء الشباب من مبادرات البرنامج المناسبة: ٨٢٤ ٦٩٤ في إطار نظام التعلم البديل؛ و ١٨٢ ٨٨ في إطار برنامج ريادة المشاريع؛ و ٧٧ ٨٠٢ في إطار التدريب على المهارات المهنية.

٤٤- ووفر برنامج الدّواسات والمجاديف التابع لوزارة التعليم، الذي أُطلق في عام ٢٠١٥، ٣٧٤ ٣٥ دراجة و ٢١٦ ١ قارباً للمتعلمين في المناطق النائية. ويواصل برنامج *Kariton Klasrum* إتاحة فرص التعليم الأساسي لأطفال الشوارع والشباب غير الملتحقين بالمدارس والأشخاص المنقطعين عن الدراسة، من خلال فصول الدراسة المتنقلة.

٤٥- ولا يزال برنامج التعليم الوطني الخاص بالشعوب الأصلية، الذي أُطلق في عام ٢٠١٣، يعزز الظروف المواتية للتعليم القائم على الثقافة من خلال بناء قدرات الموظفين من المدرسين وغير المدرسين على جميع الصعد، ومواءمة المناهج الدراسية، وتطوير الموارد التعليمية الملائمة ثقافياً، وزيادة مخصصات الميزانية وهياكل التعليم الأساسية.

٤٦- وتشمل التطورات الأخرى الحاصلة مؤخراً في إطار جهودنا الرامية إلى تعزيز فرص الحصول على التعليم الجيد ومواصلة إضفاء الطابع الديمقراطي عليه سن القوانين التالية:

- قانون النظام الموحد لتقديم المساعدة المالية إلى طلاب التعليم العالي (القانون الجمهوري ١٠٦٨٧)، الذي ينص على نظام شامل وموحد لتقديم المساعدة المالية إلى الطلاب وينظم سبل الاستفادة منه؛
- قانون نظام المدارس الثانوية المفتوح (القانون الجمهوري ١٠٦٥٥)، الذي يضع نظام المدارس الثانوية المفتوح والمرن والمركّز على المتعلمين في إطار برنامج وزارة التعليم للتعليم الثانوي البديل؛
- قانون التعليم المفتوح عن بعد (القانون الجمهوري ١٠٦٥٠)، الذي يضيف الطابع المؤسسي على التعليم المفتوح عن بعد من خلال استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بوصفها نظاماً فعالاً لتوفير الخدمات التعليمية الجيدة في البلد؛
- قانون المنح الدراسية لعام ٢٠١٤ (القانون الجمهوري ١٠٦٤٨)، الذي ينص على تقديم منح دراسية إلى المتفوقين من خريجي جميع المدارس الثانوية العامة الذين يدرسون في الجامعات والكليات التابعة للدولة؛
- قانون التعليم المتدرج لعام ٢٠١٤ (القانون الجمهوري ١٠٦٤٧)، الذي يتيح إمكانية "الانتقال" بين التعليم والتدريب التقنيين والمهنيين والتعليم العالي الرسمي لتمكين الطلاب والعاملين من تحديد خياراتهم أو اختيار متى يلتحقون بسلك التعليم أو يغادرونه.

التوصية ١٣١-٥

- ٤٧- يشجع انخفاض عدد العاملين من الأطفال بنسبة ٤٧,٩ في المائة (من ٧٥ ٧٢٤ في عام ٢٠١٤ إلى ٣٦ ٢٤٧ في عام ٢٠١٥) على مواصلة تنفيذ البرنامج الفلبيني لمكافحة عمل الأطفال مع شبكة من الشركاء الاجتماعيين المتساندين من أجل حماية العاملين من الأطفال وسحبهم من سوق العمل وعلاجهم وإعادة إدماجهم في مجتمع يوفر لهم الرعاية. وتهدف آلية العمل السريع المشتركة بين الوكالات إلى معالجة حالات عمل الأطفال في ظروف مزرية للغاية. وتوظف فريقاً للعمل السريع مشتركاً بين الوكالات لكشف ورصد وإنقاذ العاملين من الأطفال في ظروف استغلالية.
- ٤٨- وفي أيار/مايو ٢٠١٢، أضفت وزارة العمل والعمالة الطابع المؤسسي على الحملة الرامية إلى جعل البلدات خالية من عمل الأطفال كي تُحدث التغيير وتحصل على الالتزام والدعم من أجل إخلاء القرى من هذه الظاهرة. ومنذ عام ٢٠١٣، منحت وزارة العمل والعمالة ٣٣٧ بلدة شهادات باعتبارها "خالية من عمل الأطفال". ومن خلال برنامج حفز الامتثال الذي أطلقته وزارة العمل والعمالة في عام ٢٠١٢، تمنح حكومة جمهورية الفلبين جوائز للمؤسسات الخالية من عمل الأطفال. وتهدف هذه المبادرة إلى تشجيع الممارسات المتسمة بالامتثال والمسؤولية الاجتماعية في قطاع مؤسسات الأعمال باعتبارها عنصراً من عناصر حملة إخلاء الفلبين من ظاهرة عمل الأطفال. ومنذ عام ٢٠١٣، منحت وزارة العمل والعمالة ٢١٣ مؤسسة شهادات الخلو من عمل الأطفال. وأغلقت ما مجموعه ٥٧ مؤسسة، بما فيها تلك التي تشغل قاصرين في أعمال خطيرة.

٤٩- وفي عام ٢٠١٥، قدم "مشروع شجرة الملائكة" التابع لوزارة العمل والعمالة المساعدة الاجتماعية إلى ٢٩٠٥ عاملين من الأطفال وأطفال معرضين للخطر، بالشراكة مع منظمات غير حكومية ومؤسسات خاصة ووكالات حكومية أخرى.

٥٠- وقدم البرنامج المتكامل لسبل الرزق ومشروع *Kabuhayan para sa Magulang ng Batang Manggagawa* التابعان لوزارة العمل والعمالة منحاً نقدية ومساعدة لكسب الرزق إلى ١٨١٤٠ شخصاً من آباء العاملين من الأطفال في الفترة من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٥. ونتيجة لذلك، جرى التخلص من ٦٤٣٦ حالة من حالات عمل الأطفال وجرت وقاية ١١٨٢٩ طفلاً معرضاً لخطر الوقوع ضحية لعمل الأطفال. وفي عام ٢٠١٦، قدمت وزارة العمل والعمالة إلى ٦٣٣ ٥ شخصاً إضافياً من الآباء مساعدة لكسب الرزق في شكل مواد ومعدات.

٥١- وأشارت وزارة العمل الأمريكية، في استنتاجاتها لعام ٢٠١٥ بشأن أسوأ أشكال عمل الأطفال، إلى أن الفلبين أحرزت تقدماً كبيراً في جهودها الرامية إلى القضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال.

التوصية ١٢٩-٢٥

٥٢- من خلال المرسوم التنفيذي ١٣٨ الصادر في عام ٢٠١٣، عززت حكومة جمهورية الفلبين مجلس رعاية الطفل، ووضعت اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالأطفال في النزاعات المسلحة، التي أعيد إنشاؤها، تحت الإشراف المباشر لهذا المجلس. ولا يزال مجلس رعاية الطفل يضطلع بالدور الريادي في تنظيم دورات تدريبية لمقدمي الخدمات المباشرة، ولا سيما وكالات التنسيق، بالتعاون مع اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالأطفال في النزاعات المسلحة. وفي الفترة من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠١٦، شملت الدورات التدريبية بشأن حماية الأطفال في المناطق المتأثرة بالنزاعات ١٠٥ من مقدمي الخدمات.

٥٣- وفي شباط/فبراير ٢٠١٦، نشرت القوات المسلحة الفلبينية التعميم رقم ٠١ المعنون "حماية الطفل". وينص على سياسات تحظر ارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الطفل خلال النزاعات المسلحة ويجدد الإجراءات والمبادئ التوجيهية لرصد ما ترتكبه الجهات الفاعلة التابعة للدولة أو غير التابعة لها من هذه الانتهاكات والإبلاغ عنه ومعالجته. وتشمل المبادئ التوجيهية الأحكام الملائمة بشأن انتقاء المتطوعين للمشاركة في الوحدات الجغرافية المدنية للقوات المسلحة والهيئات المساعدة النشيطة والهيئات المساعدة النشيطة للوحدات الجغرافية المدنية الخاصة للقوات المسلحة، وتنظيم أنشطة عسكرية في المدارس والمستشفيات، ومسؤوليات القادة في الدعوة إلى هذا السياسة.

٥٤- كما أنشأت اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالأطفال في النزاعات المسلحة نظام الرصد والإبلاغ والمواجهة الخاص بالانتهاكات الخطيرة لحقوق الطفل في حالات النزاعات المسلحة من أجل رصد حالات انتهاك حقوق الطفل بفعالية. ويجري حالياً استعراض نحو ١٠٧ حالات في إطار هذا النظام.

٥٥- وفي شباط/فبراير ٢٠١٧، أفرجت جبهة مورو الإسلامية للتحرير عن أول دفعة تضم نحو ٥٠ طفلاً كانوا يشاركون سابقاً في النزاع المسلح.

التوصية ١٣١-١٧

٥٦- سنت حكومة جمهورية الفلبين قوانين تسمح للأطفال غير الشرعيين باستخدام الاسم العائلي لأبيهم (القانون الجمهوري ٩٢٥٥) ومنح صفة الشرعية للأطفال المولودين لآباء دون سن الزواج (القانون الجمهوري ٩٨٥٨). ويجري النظر حالياً في مشاريع قوانين ترمي إلى كفالة حق الأطفال المولودين خارج إطار العلاقة الزوجية في المساواة في المعاملة، بما في ذلك حقهم في المساواة في الميراث، وسيتواصل النظر فيها في الكونغرس.

التوصية ١٢٩-٢٤

٥٧- ويوجد قيد النظر حالياً في الكونغرس عدة مشاريع قوانين تحظر العقوبة البدنية، بما فيها مشاريع قوانين مجلس الشيوخ رقم ١٣٤٨ و ١١٨٩ و ١١٧٠ و ١١٣٦ ومشروع قانون مجلس النواب رقم ٥١٦. وتدعو شبكة حقوق الطفل مع الجهات المعنية صاحبة المصلحة باستمرار إلى اعتماد مشاريع القوانين هذه.

المرأة

التوصيتان ١٢٩-٧ و ١٢٩-٨

٥٨- يصنف التقرير العالمي بشأن الفوارق بين الجنسين الصادر في عام ٢٠١٦ عن المنتدى الاقتصادي العالمي الفلبين في المرتبة السابعة عالمياً ضمن أكثر المجتمعات مساواة بين الجنسين. وفي عام ٢٠١٣، وضعت اللجنة الفلبينية المعنية بالمرأة الصيغة النهائية لخطة تمكين المرأة والنهوض بها والمساواة بين الجنسين التي تشكل دليلاً توجيهياً للوكالات ووحدات الحكومات المحلية من أجل تنفيذ وإنفاذ ميثاق المرأة على النحو المناسب. وتنص الخطة على توجيهات لتحديد المبادرات والاستراتيجيات التي تعالج مختلف المسائل الجنسانية.

٥٩- وفي عام ٢٠١٣، أعلنت حكومة جمهورية الفلبين يوم ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر من كل عام يوم التوعية الوطني للقضاء على العنف ضد النساء والأطفال. ولا تزال الوكالات والمؤسسات الحكومية تقوم بحملات سنوية، من قبيل الاحتفال بشهر المرأة وحملة الأيام الـ ١٨ للقضاء على العنف ضد المرأة، من أجل زيادة الوعي باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وبميثاق المرأة والقوانين ذات الصلة ومعايير حقوق الإنسان الدولية.

٦٠- وتوفر حكومة جمهورية الفلبين دعماً قوياً في إطار الميزانية للمساواة بين الجنسين والتنمية. وقارت الميزانية المخصصة لهذا الغرض في عام ٢٠١٥ ومبلغها ١٠٥,٧٥ بلايين بيزو فلبيني ضعف ميزانية عام ٢٠١٣ البالغة ٥٧,٧٣ بليون بيزو فلبيني. كما ارتفع عدد الوكالات التي تمثل مبدءاً تخصيص الحد الأدنى المطلوب من ميزانيتها المقدّر بنسبة ٥ في المائة لمسألة المساواة بين الجنسين والتنمية من ٢٥ فقط في عام ٢٠١٤ إلى ١٣٧ في عام ٢٠١٧.

٦١- ولضمان تعميم مراعاة المنظور الجنساني وتنفيذ ميثاق المرأة، تبرز الخطة الإطارية الفلبينية لشؤون المرأة الجهود الرامية إلى الحوكمة المراعية للمنظور الجنساني. وفي آذار/مارس ٢٠١٧، كانت نسبة ٤٣,٥ في المائة من مناصب المستوى الثالث في الحكومة تشغلها نساء. وستُ من عشر نساء يشغلن مناصب تنفيذية مهنية هن مسؤولات مهنيات.

٦٢- ولدى الشرطة الوطنية الفلبينية ١٩١٨ مكتباً لحماية المرأة والطفل على الصعيد الوطني حيث يتولى ٥٧٣ ٤ موظفاً المسؤولية المباشرة عن مواجهة ومنع واستقبال وتوثيق حالات العنف القائم على أساس نوع الجنس والعنف ضد النساء والأطفال وعن توفير المساعدة في تقديم القضايا الإدارية والجنائية الملائمة. ويوجد في نحو ٨٨ في المائة من القرى البالغ عددها ٤٢٠٢٨ قرية مكاتب لحماية المرأة والطفل تواجه حالات العنف القائم على أساس نوع الجنس. وفي الفترة من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٥، سجلت وزارة العدل ما مجموعه ٣٠٣٣٤ قضية عنف ضد المرأة قُدمت أمام المحاكم.

٦٣- ولا تزال حكومة جمهورية الفلبين تعمل من أجل تحسين الوضع الاجتماعي للمرأة من خلال مختلف برامج الحماية وإعادة التأهيل الخاصة بالنساء اللواتي يعشن ظروفًا صعبة للغاية. وفي عام ٢٠١٦، قدمت وزارة الرعاية الاجتماعية والتنمية المساعدة إلى ما مجموعه ١٣٣ ٣٥٥ امرأة من هؤلاء النساء. كما أنشئت أماكن ملائمة للنساء في مخيمات الإجلاء التابعة لوحدات الحكومات المحلية لضمان طرق منهجية ومنظمة ومراعية للاعتبارات الجنسانية لإيصال الخدمات إلى ضحايا الكوارث الطبيعية أو البشرية المصدر.

٦٤- وتستند المرحلة الثانية من مشروع التحول الاقتصادي المراعي للمنظور الجنساني الخاص بالمرأة إلى النتائج والدروس التي أفرزتها مرحلة الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٣. وهو مشروع بميزانيته قدرها ٩,٣٣٤ مليون بيزو فلبيني وُضع لتوفير فرصة ملائمة لتحسين استدامة المشاريع الصغرى التي تنشئها النساء وإنتاجيتها وتنافسيتها ولمواصلتها وتعزيز البيئة المواتية لتمكينهن اقتصادياً.

التوصيتان ١٢٩-٤٠ و ١٢٩-٤١

٦٥- أنجزت وزارة الصحة المرحلة الأولى من التنفيذ "الكامل" لقانون الوالدية المسؤولة والصحة الإنجابية في عام ٢٠١٥ وخصصت مبلغ ٢١,٧٤ بليون بيزو فلبيني، وهو تقريباً ضعف ميزانية العام السابق، لدعم تنفيذ مختلف برامج الوالدية المسؤولة والصحة الإنجابية، من قبيل برنامج تنظيم الأسرة والبرنامج الوطني للأمومة المأمونة.

٦٦- ومن خلال قانون الوالدية المسؤولة والصحة الإنجابية، شملت خدمات مرافق وزارة الصحة ٨٠ في المائة من مجموع المواليد الأحياء. وانخفض معدل وفيات الأمومة من ٢٢١ وفاة لكل ١٠٠٠٠٠ حالة ولادة في عام ٢٠١١ إلى ١١٤ وفاة لكل ١٠٠٠٠٠ حالة ولادة في عام ٢٠١٥. واستفاد حوالي ٥,٥ ملايين امرأة في سن الإنجاب من الأساليب الحديثة الطبيعية والاصطناعية لتنظيم الأسرة. وعلاوة على ذلك، يخضع ٩٠٨ ١٣ أشخاص مصابين بفيروس نقص المناعة البشرية للعلاج المضاد للفيروسات العكوسة بفضل ميزانية وزارة الصحة المخصصة لبرنامج فيروس نقص المناعة البشري البالغة ٣٢٤ مليون بيزو فلبيني.

٦٧- وفي عام ٢٠١٦، حققت حكومة جمهورية الفلبين هدفها المتمثل في ضمان تلقي ٩٠ في المائة من النساء الحوامل الرعاية من مهنيين صحيين مؤهلين. وارتفع معدل استخدام وسائل منع الحمل في البلد منذ عام ٢٠١٢، حيث انتقل من ٣٣,٢٦ في المائة إلى ٤٦,٨٧ في المائة في عام ٢٠١٥. وعلاوة على ذلك، ارتفع العمر المتوقع للمرأة كذلك من ٧٢,٩ سنة في عام ٢٠١٦ إلى ٧٤,٣ سنة في عام ٢٠١٧.

٦٨- ورغم الأمر المؤقت القاضي بتقييد التنفيذ الكامل مدة سنتين لقانون الوالدية المسؤولة والصحة الإنجابية، فقد وقّع الرئيس دوتيرتي الأمر التنفيذي رقم ١٢ في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ بغرض "بلوغ درجة انعدام الاحتياجات غير الملباة فيما يتعلق بالأساليب الحديثة لتنظيم الأسرة والحفاظ عليها، من خلال التنفيذ الصارم لقانون الوالدية المسؤولة والصحة الإنجابية". ويوفر الأمر التنفيذي أموالاً من المصادر الحكومية ويشجع الدعم المقدم من القطاع الخاص.

التوصية ١٣١-١٦

٦٩- تضع اللجنة الفلبينية المعنية بالمرأة بانتظام خطة تشريعية بشأن أولويات المرأة، وهي مجموعة من مشاريع قوانين مقترحة تسعى إلى تعديل أو إلغاء الأحكام التمييزية في القوانين القائمة وتشجع وضع قوانين جديدة تعزز تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين. وترد في الخطة مشاريع قوانين تعدل قانون مكافحة الاغتصاب وترفع مدة إجازة الأمومة إلى ١٠٠ يوم وتسن قانون مكافحة البغاء وتعديل بعض أحكام قانون الأسرة وقانون العقوبات المنقح.

العمال المهاجرون

التوصيتان ١٢٩-٢٢ و ١٢٩-٢٣

٧٠- عمالنا المهاجرون هم أبطال عصرنا الحالي. ومن خلال تطبيق نهج تخصيص فريق لكل بلد، يتبع جميع موظفي حكومة جمهورية الفلبين المعينين في الخارج دليل العمليات المشترك لعام ٢٠١٥ في تقديم المساعدة إلى العمال المهاجرين وغيرهم من الفلبينيين في الخارج، ولا سيما في أوقات الشدة.

٧١- وتواصل وزارة الشؤون الخارجية استخدام صندوق مساعدة المواطنين التابع لها لتقديم المساعدة إلى الفلبينيين في الخارج فيما يتعلق بالإعادة إلى الوطن وتوفير الاحتياجات الأساسية والمصاريف الطبية ورسوم الهجرة وغرامات تجاوز فترة الإقامة، ودفع تكاليف حضور الجلسات وخدمات الترجمة ورسوم التوثيق والخدمات الطبية والقانونية، وتقديم المساعدة المالية وغيرها من الخدمات المباشرة إلى المواطنين الفلبينيين. وفي الفترة من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٦، قدم صندوق مساعدة المواطنين مساعدات إلى نحو ٤٤٩ ٩٧ فلبينياً في الخارج في أوقات الشدة. وفي عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ فقط، أُعيد إلى الوطن ما مجموعه ٨٧٥ ١١ فلبينياً مهاجراً من مناطق تمزقها النزاعات.

٧٢- وفي الوقت ذاته، يتواصل استخدام صندوق المساعدة القانونية التابع لوزارة الشؤون الخارجية لتوكيل المحامين وإتاحة خدمات المحاماة وغيرها من الخدمات القانونية للفلبينيين الذين يواجهون مشاكل قانونية في الخارج. وفي الفترة من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٦، رعت وزارة الشؤون الخارجية وأبرمت اتفاقات مع شركات محاماة مرموقة في المناطق التي توجد فيها تجمعات كبيرة من الفلبينيين المهاجرين لضمان إتاحة الخدمات القانونية الفورية لمن يحتاجون منهم إلى مساعدة قانونية. كما جرى توكيل محامين حسب كل حالة على حدة.

التوصيتان ١٣٠-٤ و ١٣٠-٧

٧٣- تلتزم حكومتنا التزاماً راسخاً بمنع جميع أشكال الاتجار بالأشخاص والتجنيد غير المشروع واستغلال العمال وبملاحقة مرتكبي هذه الأفعال على نحو فعال. وفي عام ٢٠١٢، أصدرت حكومة جمهورية الفلبين الأمر الإداري رقم ٢٨ بشأن المبادئ التوجيهية والإجراءات المتعلقة بمواءمة عملية إبرام الاتفاقات الثنائية بشأن العمالة بين الفلبين والبلدان الأخرى. ولدى حكومة جمهورية الفلبين حالياً اتفاقات تعاون مع الأردن وأستراليا وباكستان وجمهورية كوريا والصين وعمان وقطر وكمبوديا والكويت ولبنان وليبيا وماليزيا والمملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ونيوزيلندا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان ورابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة. والفلبين أيضاً دولة طرف في الاتفاقيات الثمانية الأساسية لمنظمة العمل الدولية.

٧٤- كما سنت حكومة جمهورية الفلبين قانون منع الجريمة السيبرانية (القانون الجمهوري ١٠١٧٥) في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ لمكافحة الجرائم المرتكبة في الفضاء الإلكتروني. ويحدد هذا القانون عدة أفعال جديدة متصلة بالجريمة السيبرانية، بما في ذلك الجنس في الفضاء الإلكتروني واستغلال الأطفال في المواد الإباحية عبر الإنترنت. وفي عام ٢٠١٣، أقرت حكومة جمهورية الفلبين القانون الموسع لمكافحة الاتجار بالأشخاص (القانون الجمهوري ١٠٣٦٤)، الذي ينص على توفير حماية إضافية لضحايا الاتجار وعلى إنشاء المجلس المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالأشخاص بوصفه الهيئة الرئيسية لتنسيق تنفيذ هذا القانون ورصده ومراقبته. وحتى آب/أغسطس ٢٠١٦، وثق المجلس ما مجموعه ٢٤٣ حالة أُدين فيها ٢٧٢ شخصاً بارتكاب جريمة الاتجار بالأشخاص.

٧٥- وفي عام ٢٠١٣، شرعت الوكالة الفلبينية للعمالة في الخارج، بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة والبرنامج المشترك المعني بالشباب والعمالة والهجرة التابع لصندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المدعوم من قبل إسبانيا، في حملة مكافحة التجنيد غير القانوني والاتجار بالأشخاص والهجرة غير القانونية.

٧٦- وفي عام ٢٠١٤، قادت الفلبين والولايات المتحدة الأمريكية المشاورات الإقليمية والمواضيعية لصياغة المبادئ التوجيهية غير الملزمة لحماية المهاجرين في البلدان التي تعاني من النزاعات أو الكوارث الطبيعية من خلال عملية تقودها الدول، هي المبادرة المتعلقة بالمهاجرين في البلدان التي تمر بأزمات. وأفضى التعاون بين الفلبين والولايات المتحدة من أجل مكافحة الاتجار بالأشخاص إلى وضع قائمة سوداء تتيح إمكانية اعتقال مرتكبي الجرائم الجنسية المسجلة في الولايات المتحدة من خلال مشروع أنجيل واتش (Project Angel Watch). وحتى آذار/مارس ٢٠١٦، أُدرج في القائمة السوداء ما مجموعه ٥٥٦ من مرتكبي الجرائم الجنسية المعروفين.

٧٧- وأطلقت حكومة جمهورية الفلبين أيضاً برنامجاً لإعادة إدماج الأشخاص المتاجر بهم استفاد منه ١٠ ٦٧٨ شخصاً من ضحايا الاتجار، تشكل النساء وأسرهن معظمهم، وأنشأت مكاتب ملحقة للرعاية الاجتماعية في السفارات الفلبينية في البلدان التي تُسجّل بها أعلى نسبة من العنف القائم على أساس نوع الجنس ضد العمال الفلبينيين في الخارج. كما نظمت وزارة الشؤون الخارجية حلقات عمل إقليمية بشأن مكافحة الاتجار بالأشخاص لفائدة موظفي دوائر

الشؤون الخارجية الفلسطينية بغرض إكساب من يقدمون منهم الخدمات المباشرة القدرة على تحديد الضحايا المحتملين وتقديم المساعدة إليهم. ويُكْمَل المشروع الحلقة الدراسية التوجيهية السابقة لعملية نشر موظفي دوائر الشؤون الخارجية الفلسطينية المقرر تعيينهم في الخارج، التي تشمل مناهج دراسية بشأن مكافحة الاتجار بالأشخاص. وفي عام ٢٠١٥، نشرت وزارة الشؤون الخارجية كتاباً بشأن الأطر القانونية الدولية والوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص.

٧٨- وفي عام ٢٠١٦، أطلق مركز حماية المرأة والطفل التابع للشرطة الوطنية الفلسطينية ما مجموعه ٤٢ عملية لمكافحة الاتجار بالأشخاص أفضت إلى إنقاذ ٢٦٧ ضحية وإلقاء القبض على ٧٤ متاجراً مزعوماً وتقديم ٢٨ قضية إلى مكتب المدعي العام. وبالإضافة إلى ذلك، حققت شعبة مكافحة الاتجار بالأشخاص التابعة للمكتب الوطني للتحقيقات فيما مجموعه ٢٤٨ حالة تجنيد غير قانوني و ٢٢١ حالة اتجار بالأشخاص، وأجرت ١٢ عملية إنقاذ أفضت إلى إلقاء القبض على ٥٢ متاجراً مزعوماً و/أو ميسراً مزعوماً وتقديم ٣٥ قضية توجد حالياً قيد النظر في مكاتب المدعي العام وفي المحاكم.

٧٩- وعلاوة على ذلك، وبموجب "قانون توفير الحماية والإغاثة للأطفال في حالات الطوارئ" (القانون الجمهوري ١٠٨٢١)، ترفع الشرطة الوطنية الفلسطينية ووزارة الرعاية الاجتماعية والتنمية، بمساعدة من القوات المسلحة الفلسطينية، على الفور وتيرة التدابير الشاملة والرصد لمنع الاتجار بالأطفال وعمل الأطفال وبيعاء الأطفال، بما في ذلك العنف المنزلي والجنسي، في المناطق المنكوبة.

٨٠- واعترافاً بالإنجازات التي تحققت على صعيد سياسات حكومة جمهورية الفلبين لمكافحة الاتجار بالأشخاص، صنف تقرير وزارة الشؤون الخارجية الأمريكية بشأن الاتجار بالأشخاص الصادر في حزيران/يونيه ٢٠١٦ الفلبين ضمن فئة الدول المدرجة في المرتبة الأولى، وهذا أعلى مستوى يمكن أن تبلغه حكومة ما في تدابيرها لمكافحة الاتجار بالأشخاص. ويعزى تحسن التصنيف إلى تحسين الأداء في الوكالات التالية:

- الشرطة الوطنية الفلسطينية والمكتب الوطني للتحقيقات نظراً لجهودهما الحازمة في إنفاذ القوانين؛
- المحكمة العليا الفلسطينية نظراً لمشروعها النموذجي المستمر لنظام المحاكمة الرامي إلى تسريع إجراءات قضايا الاتجار بالأشخاص؛
- المجلس المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالأشخاص نظراً لتوفيره التدريب في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص لسلطات إنفاذ القوانين؛
- وزارة الرعاية الاجتماعية والتنمية نظراً لبرنامجها للتعاوي وإعادة الإدماج وشراكتها مع منظمات المجتمع المدني؛
- مكتب الهجرة والوكالة الفلسطينية للعمالة في الخارج واللجنة المعنية بالفلبينيين المقيمين في الخارج نظراً لجهودها المتضافرة لمنع الاتجار بالأشخاص.

٨١- ومنذ تموز/يوليه ٢٠١٦، وحكومة جمهورية الفلبين ماضية في عدة مبادرات متعلقة بالاتجار بالأشخاص، بما في ذلك إعداد اتفاقات ثنائية مع بلدان في منطقة الشرق الأوسط

وأفريقيا؛ وتوقيع مذكرة تفاهم بين الفلبين وكمبوديا بشأن التعاون في مكافحة الجريمة عبر الوطنية؛ والتصديق على اتفاق الضمان الاجتماعي بين الفلبين واليابان لتنسيق برامج المعاشات التقاعدية للأشخاص الذين يعيشون أو يعملون في أي من البلدين.

٨٢- وخلال العام الجاري، صدقت الفلبين على اتفاقية رابطة أمم جنوب شرق آسيا المتعلقة بمكافحة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، التي تقر بأن الاتجار بالأشخاص "إهانة لكرامة الإنسان". وتسعى خطة عمل رابطة أمم جنوب شرق آسيا المتعلقة بمكافحة الاتجار بالأشخاص إلى تعزيز مراقبة الحدود بين الدول الأعضاء وتكثيف الجهود الرامية إلى ملاحقة المسؤولين عن حالات الاتجار بالأشخاص، وتوطيد التعاون الإقليمي. وستضطلع وزارة الشؤون الخارجية بدور الريادة في مشاركة حكومة جمهورية الفلبين في اجتماع رابطة أمم جنوب شرق آسيا المتعلق بالاتجار بالأشخاص، واليوم العالمي لمكافحة الاتجار بالأشخاص، الذي تخلده الأمم المتحدة كل يوم ٣٠ تموز/يوليه.

السكان الأصليون

التوصيتان ١٢٩-١١ و ١٢٩-٤٤

٨٣- تعزز حكومة جمهورية الفلبين وتحمي حقوق جماعات سكانها الأصليين البالغ عددها ١١٢ جماعة، والذين يشكلون ١٥ في المائة من سكان بلدنا، من خلال اللجنة الوطنية المعنية بالسكان الأصليين.

٨٤- ولا يجوز لشركات التعدين دخول الأراضي الموروثة عن أسلاف السكان الأصليين دون موافقتهم الحرة والمسبقة والمستنيرة. والمجتمعات المحلية التي أعطت موافقتها تحصل على عائدات من شركات التعدين وخدمات اجتماعية من خلال برامج هذه الشركات للنهوض بالمسؤولية الاجتماعية.

٨٥- وفي أوقات الكوارث، تنسق اللجنة الوطنية المعنية بالسكان الأصليين مع المجلس الوطني للحد من مخاطر الكوارث وإدارتها من أجل تقديم المساعدة إلى السكان الأصليين المتأثرين. وفي أعقاب إعصار يولندا، جرت الموافقة على منحة قدرها ٨٢,٢ مليون بيزو فلبيني لمشاريع إعادة تأهيل السكان الأصليين المتأثرين في كورون وبالاوان وليتي.

٨٦- وتضم خطة التنمية الفلبينية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٢ برامج لزيادة الوعي بحقوق السكان الأصليين؛ ولتعزيز أولوية النظام القضائي للشعوب الأصلية ومؤسساتها لتسوية النزاعات وعملياتها لبناء السلام في تسوية المنازعات؛ والتمثيل الإلزامي للسكان الأصليين في المجالس التشريعية المحلية لضمان مشاركتهم الفاعلة في نظام الحكم العادي بموجب المبدئين الدستوريين المتمثلين في الوحدة والتنمية في إطار التنوع. كما أطلقت اللجنة الوطنية المعنية بالسكان الأصليين برنامجاً إثنوغرافياً للسكان الأصليين الفلبينيين للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٢ لإتمام عملية إصدار صكوك ملكية عن جميع ما تبقى من المناطق/الأراضي الموروثة عن أسلاف السكان الأصليين.

المسنون والأشخاص ذوو الإعاقة

التوصيات ١٢٩-١١، و ١٢٩-٣٦ إلى ١٢٩-٣٩، و ١٣٠-٦

٨٧- تؤيد حكومة جمهورية الفلبين الاتفاقيات العالمية بشأن الشيخوخة كما صيغت خلال الجمعية العالمية الأولى للشيخوخة المعقودة في عام ١٩٨٢ في فيينا. وأكدت حكومة جمهورية الفلبين تأييد بلدنا أيضاً للالتزام الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٩٢ بصياغة خطة عمل بشأن الشيخوخة للقرن الحادي والعشرين. واستناداً إلى خطة العمل الفلبينية الحماسية السنوات المتعلقة بالمسنين للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦، ينصب جانب كبير من الاهتمام على تعزيز صحة المسنين الفلبينيين ورفاههم.

٨٨- وتشكل خطة العمل الفلبينية الحماسية السنوات المتعلقة بالمسنين للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦ آلية حكومة جمهورية الفلبين لمعالجة مختلف المسائل الأساسية المتعلقة بشيخوخة السكان على أساس رؤية "التوصل إلى مجتمع لجميع الأعمار تتاح فيه للمسنين إمكانية عيش مرحلة الشيخوخة بنشاط". وتستفيد هذه الخطة من إنجازات الخطط السابقة مع تحسين الاستراتيجيات والآليات من أجل إجراءات أكثر فعالية بالنظر إلى التحديات الناشئة التي يواجهها المسنون. وتركز على تعزيز التعاون بين مختلف الجهات صاحبة المصلحة والمسنين أنفسهم من أجل ضمان تنفيذ مختلف البرامج والخدمات الخاصة بالمسنين. ومن خلال هذه الخطة، تؤكد حكومة جمهورية الفلبين والقطاع الخاص التزامهما بالسعي بنشاط إلى وضع تدابير لمواجهة التحديات التي تطرحها شيخوخة السكان ومكافحة فقر المسنين.

٨٩- وتوفر حكومة جمهورية الفلبين التأمين الصحي الإلزامي لجميع المواطنين المسنين ووسعت نطاق تغطية نظام المعاشات التقاعدية الاجتماعية للمواطنين المسنين المعوزين بخفض سن الاستفادة إلى ٦٠ سنة (بعد أن كان ٧٧ سنة في عام ٢٠١١). وفي عام ٢٠١٥، أصبح نحو ٨٧٧ ١٩٨ مواطناً مسناً، أي ٩٣،٩٦ في المائة من المستفيدين المستهدفين الذين ليس لديهم أي مصدر منتظم للدخل ولا أي مستحقات تقاعدية يحصلون على معاشات تقاعدية اجتماعية في شكل منح نقدية شهرية قدرها ٥٠٠ بيزو فلبيني. وحتى عام ٢٠١٦، رُصدت للبرنامج ميزانية سنوية قيمتها ٨،٧ بلايين بيزو فلبيني. وقدمت وزارة الرعاية الاجتماعية والتنمية خدماتها إلى ٩٦،٧٨ في المائة من المستفيدين المستهدفين في عام ٢٠١٦ وعددهم ١،٣ مليون شخص.

٩٠- ولتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، أُعلن بموجب المرسوم رقم ٦٨٨، اعتبار الفترة ٢٠١٣-٢٠٢٢ عهد الفلبين من أجل "إعمال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة"، ونص على صياغة خطة عمل وطنية شاملة للتعهد. واعتمد المجلس الوطني لشؤون الإعاقة استراتيجية إنشيوون بشأن الإعاقة، بالتعاون مع الوكالات والهيئات الحكومية ووحدات الحكومات المحلية ومنظمات المجتمع المدني ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات الممثلة لهم.

٩١- ووضع المجلس الوطني لشؤون الإعاقة دليلاً تدريبياً بعنوان "لاغين هاندا" (Laging Handa) بشأن الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها بشكل شامل على صعيد المجتمعات المحلية يركز على معالجة شواغل الأشخاص ذوي الإعاقة أثناء الكوارث، ويعزز كذلك تنفيذ القانون الفلبيني للحد من مخاطر الكوارث وإدارتها، الصادر في عام ٢٠١٠. وفي الوقت ذاته، أصدرت مؤسسة

التأمين الصحي الفلبيني (Philhealth) التعميم رقم ٢٠١٦-٠٠٣٢-٠٠ تضمّن "المبادئ التوجيهية للمستحقات الخاصة بالأطفال ذوي الإعاقة"، التي عززت استفادة الأطفال ذوي الإعاقة من خدمات إعادة التأهيل.

٩٢- وسُنّت القوانين التالية لفائدة المواطنين المسنين والأشخاص ذوي الإعاقة بعد الجولة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل لحالة بلدنا:

- القانون الجمهوري ١٠٣٦٦، الذي ينص على إنشاء مراكز اقتراع ميسرة للأشخاص ذوي الإعاقة؛
- القانون الجمهوري ١٠٣٧٢ (القانون الفلبيني للملكية الفكرية)، الذي يسمح باستنساخ المواد المشمولة بحق التأليف والنشر في أشكال مُيسرة للاستخدام في الأنشطة التعليمية للأشخاص ذوي الإعاقة؛
- القانون الجمهوري ١٠٥٢٤، الذي ينص على توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة في الوكالات أو المكاتب أو المؤسسات الحكومية وفي الشركات الخاصة؛
- القانون الجمهوري ١٠٦٤٥، الذي ينص على التأمين الصحي الإلزامي لجميع المواطنين المسنين الفلبينيين، ويعزز كذلك القانون الموسع المتعلق بالمواطنين المسنين الصادر في عام ٢٠١٠؛
- القانون الجمهوري ١٠٧٥٤، الذي يوسع نطاق المستحقات والامتيازات الممنوحة للأشخاص ذوي الإعاقة؛
- القانون الجمهوري ١٠٩٦٨، الذي يعترف بحقوق المواطنين الفلبينيين البالغين مئة سنة ويكرمهم بمنحة مالية قيمتها ١٠٠ ٠٠٠ بيزو فلبيني.

العمال المنزليون

التوصيتان ١٣١-٣ و ١٣١-٥

٩٣- في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، صدقت الفلبين على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٩ بشأن العمل اللائق للعمال المنزليين. وفي أيار/مايو ٢٠١٣، وقعت حكومة جمهورية الفلبين على اتفاق ثنائي بشأن توظيف العمال المنزليين مع المملكة العربية السعودية.

٩٤- ويكفل اعتماد قانون باتاس كاسامباهاي في عام ٢٠١٣ الاعتراف للعمال المنزليين، ومعظمهم نساء، بالحقوق ذاتها الممنوحة للعاملين في القطاع الرسمي. وينص هذا القانون التاريخي على الحد الأدنى للأجر الشهري للعمال المنزليين، وتمتيعهم بفترات الراحة اليومية والأسبوعية، وبالإجازة السنوية المدفوعة الأجر، ومرتب شهر إضافي وخدمات الضمان الاجتماعي.

٩٥- وتشمل جهود الدعوة إلى تنفيذ القانون استخدام فقرات إعلانية للتوعية وقنوات وسائل التواصل الاجتماعي الرسمية. وبمساعدة من وحدات الحكومات المحلية، يسّرت وكالاتنا للحماية الاجتماعية تسجيل العمال المنزليين. وحتى عام ٢٠١٥، قدمت وزارة العمل والعمالة المساعدة أيضاً إلى أكثر من ٤٠٠ عامل ويسرت الإفراج عن مستحقات نقدية قيمتها ٣,٠٩ ملايين بيزو فلبيني لفائدة ٢١٣ عاملاً منزلياً من خلال آليتها لتسوية المنازعات.

المثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسية

التوصية ١٣١-٣٠

٩٦- لدى حكومة جمهورية الفلبين قوانين وسياسات لمكافحة التمييز تحمي جميع الشرائح، بما فيها المثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسية. وينص ميثاق المرأة على المساواة في معاملة جميع الأشخاص بصرف النظر عن الانتماء الإثني أو نوع الجنس أو السن أو اللغة أو الميل الجنسي أو غير ذلك من الحالات التي حددتها معايير حقوق الإنسان. وفي عام ٢٠١٦، أصبحت الممثلة البرلمانية جيرالدين رومان من باتان أول مغاير للهوية الجنسية في البلد يُنتخب لشغل مقعد في الكونغرس.

٩٧- وتحظر المذكرة التعميمية رقم ٢٩-٢٠١٠ للجنة الخدمة المدنية التمييز ضد المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسية الذين يقدمون طلبات لاجتياز اختبارات الخدمة المدنية. وبالإضافة إلى ذلك، تتضمن السياسات المنقحة المتعلقة بالجدارة والترقية التي وضعتها لجنة الخدمة المدنية حكماً يمنع التمييز في انتقاء الموظفين استناداً إلى معايير شتى من بينها نوع الجنس.

٩٨- ويوجد حالياً قيد النظر في الكونغرس مشروع قانون يحظر التمييز على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسية والتعبير الجنساني، وهو يرمي إلى ضمان المساواة في المعاملة في أماكن العمل والمدارس والمؤسسات التجارية والمكاتب الحكومية. وفي الوقت ذاته، سنت ١٩ إدارة حكومية محلية قوانينها الخاصة بها لمكافحة التمييز. وأصدرت وزارة الرعاية الاجتماعية والتنمية أيضاً مذكرة بشأن حق الموظفين من المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسية في ارتداء أزياء رسمية وفق ما يفضلونه من حيث الميل الجنسي والهوية الجنسية والتعبير الجنساني.

جيم - البيئة

التوصية ١٢٩-٤٥

٩٩- تعترف حكومة جمهورية الفلبين بحق شعبنا في نظام إيكولوجي متوازن وصحي وتهدف إلى تعزيز النمو الوطني بطريقة تحمي البيئة على نحو فعال. وصدقت حكومة جمهورية الفلبين مؤخراً على اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، حيث شدد رئيس بلدنا على أن تنفيذ الاتفاق يهدف إلى دعم الأهداف والأولويات الإنمائية الوطنية، من قبيل التنمية المستدامة، والقضاء على الفقر، وتوفير الاحتياجات الأساسية، وكفالة العدالة الاجتماعية والمناخية والأمن الطاقوي لشعبنا.

١٠٠- وفي نيسان/أبريل ٢٠١٦، سنت حكومة جمهورية الفلبين القانون الفلبيني للوظائف الخضراء (القانون الجمهوري ١٠٧٧١)، الذي يعزز إحداث مناصب عمل تساهم في الحفاظ على جودة البيئة أو استعادتها، ويمنح حوافز لمؤسسات الأعمال التجارية التي تنشئ الوظائف الخضراء وتحافظ عليها. وأصدرت وزارة البيئة والموارد الطبيعية مؤخراً أمرها الإداري رقم ٢٠١٧-٠٨ الذي يتضمن المبادئ التوجيهية للانتقال العادل لبرامج الوكالة ومشاريعها إلى

"نماذج الاقتصاد الأخضر" التي ينتج أفراد المجتمع في إطارها سلعاً وخدمات مستدامة لإصلاح النظم الإيكولوجية المستدامة.

١٠١- وتعتمد فرقة العمل الوطنية المشتركة بين الوكالات لمكافحة الجرائم البيئية، التي أنشئت في آب/أغسطس ٢٠١٦، "نهجاً أساسه تعدد الجهات المعنية صاحبة المصلحة" يستهدف مرتكبي الجرائم البيئية من خلال التنفيذ الصارم للقوانين المتعلقة بالبيئة مع إعادة التأهيل في مرحلة ما بعد الإنفاذ. وبمساعدة من فرقة العمل الوطنية المشتركة بين الوكالات لمكافحة الجرائم البيئية، أطلقت وزارة البيئة والموارد الطبيعية حملة على الصعيد الوطني ضد إنشاء الهياكل غير القانونية في مستجمعات المياه وغيرها من أحواض المياه في المناطق الداخلية وضد العمليات غير المشروعة لقطع الأشجار وقلع الحجارة وغير ذلك من الأنشطة الاقتصادية التي تنتهك آليات حماية البيئة. وأجرت أيضاً عملية استعراض شامل لجميع عمليات التعدين أفضت إلى إصدار أوامر بتقديم مبررات وإخطارات بتعليق/إنهاء أنشطة الجهات المنتهكة للقوانين. وبالإضافة إلى ذلك، أطلقت مبادرة الخط الهاتفي الساخن أكسيون كاليكاسان التي تحث الجماهير بنشاط على الإبلاغ عن منتهكي المعايير البيئية وتعمل بشكل وثيق مع المجتمعات المحلية المتأثرة من أجل إيجاد حلول مستدامة توازن بين سبل كسب الرزق وحماية النظم الإيكولوجية.

دال- المساواة وسيادة القانون

التوصيات ١٢-١٢٩ إلى ١٤-١٢٩، و ٢٦-١٢٩، و ٢٨-١٢٩ و ٢٩-١٢٩، و ٣٢-١٢٩، و ٣٥-١٢٩، و ٢٢-١٣١ و ٢٣-١٣١، و ٣٢-١٣١

١٠٢- رغم عدم وجود أي قانون محلي يُعرّف عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء، فقد أصدرت الإدارة السابقة، بعد الجولة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل لحالة بلدنا، الأمر الإداري رقم ٣٥، الذي أنشئت بموجبه لجنة مشتركة بين الوكالات لاتخاذ إجراءات بشأن حالات الإعدام خارج نطاق القضاء والاختفاء القسري والتعذيب المزعومة. وتواصل اللجنة المشتركة بين الوكالات رصد انتهاكات الحقوق الأساسية المرتكبة، حسبما زعم، من قبل القوات التابعة للدولة وغير التابعة لها المتهمه بقمع حركة الاحتجاج والمعارضة المشروعة التي قام بها المنتمون إلى المجتمع المدني، والجماعات المدافعة عن قضايا معينة والحركات السياسية والمنظمات الشعبية وغير الحكومية والمواطنون العاديون. وتستخدم اللجنة المشتركة بين الوكالات نهج الأفرقة المختلطة، الذي يركز على التعاون والتنسيق بين المدعين العامين والمحققين.

١٠٣- ونظراً لعدم وجود قانون محلي يُعرّف الإعدام خارج نطاق القضاء على وجه التحديد، تعتبر أي حالة قتل خارج نطاق عمليات الشرطة المشروعة اغتيالاً أو جريمة قتل. وتُعرّف المبادئ التوجيهية التنفيذية للأمر الإداري رقم ٣٥، الذي أصدرته الإدارة السابقة، حالات القتل خارج نطاق القضاء أو القانون بأنها تلك التي يكون الشخص فيها الضحية: '١' عضواً في منظمة سياسية أو بيئية أو زراعية أو عمالية أو مدافعة عن قضايا مشاهمة، أو منتسباً إليها؛ أو '٢' مناصراً للقضايا المشار إليها أعلاه؛ أو '٣' إعلامياً؛ أو '٤' شخصاً تبين أنه حصل خطأ في الاشتباه فيه أو في تحديد هويته. وعلاوة على ذلك، لا تُصنّف هذه الحالات ضمن فئة القتل خارج نطاق القضاء إلا إذا استهدفت العناصر التابعة للدولة أو غير التابعة لها الضحية

بداعي انتمائها أو نشاطها أو عملها الفعلي أو المفترض وكشفت ملابسات القضية عن وجود نية القتل عمداً. وتعتمد حكومة جمهورية الفلبين هذا التعريف الذي وضعته الإدارة السابقة.

١٠٤ - وأعلن الرئيس دوتيرتي في عدة مناسبات أن الدولة لا تعتمد أي سياسة تعزز عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء أو تتغاضى عنها أو تميزها أو تشجعها. ولا تعتمد الدولة أي سياسة لقتل تجار المخدرات أو المجرمين أو المعارضين. وتقود حكومة جمهورية الفلبين سياسة شرسة وصارمة لمكافحة الجريمة والمخدرات غير المشروعة، وهي تقتضي أن تجري جميع عمليات الشرطة والجيش ضمن حدود القانون وتعترف بحقوق المتهمين وكرامتهم وتحترمها.

١٠٥ - وحتى مفوضة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، غوين بيمنتيل - غانا، التي ترأس فرقة العمل المعنية بحالات الإعدام خارج القضاء، تعترف بأنه، نظراً لعدم اعتماد الحكومة سياسة بهذا الخصوص، لا يمكن اعتبار الحالات المزعومة من هذا القبيل عمليات ترعاها الدولة. وفي ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٧، قالت إنه لا توجد أي أدلة على أن الدولة ترعى حالات القتل المتزامنة مع حملة مكافحة المخدرات.

١٠٦ - ولصياغة القوانين اللازمة لمنع الإفلات من العقاب، أجرت لجانان منفصلتان تابعتان لمجلس الشيوخ الفلبيني تحقيقات بشأن مسألة الإعدام المزعوم خارج نطاق القضاء لتجار المخدرات. وبعد عقد جلسات استماع مستفيضة، أعلنت لجنة مجلس الشيوخ للعدل وحقوق الإنسان أنه لا توجد أي أدلة قوية تثبت وجود سياسة ترعاها الدولة لارتكاب جرائم القتل التي حدثت في سياق مكافحة المخدرات.

١٠٧ - وأفضت تحقيقات مجلس الشيوخ إلى عدد من مشاريع القوانين التي تسعى إلى تعزيز دائرة الشؤون الداخلية للشرطة الوطنية الفلبينية وإنشاء محاكم الشرطة التي ستتمتع بالاختصاص الحصري فيما يتعلق بالقضايا الجنائية والمدنية الناشئة عن انتهاكات إجراءات الشرطة الوطنية الفلبينية وقواعد عملها. وثمة أيضاً مقترحات لتقليص الإطار الزمني لتسوية القضايا الإدارية والتوصية بفتح قضايا جنائية، فضلاً عن إنشاء لجنة رقابة مشتركة تابعة للكونغرس لتلقي التقارير والتحديات بشأن ما يُزعم من حالات الإعدام خارج نطاق القضاء.

١٠٨ - وبينت استطلاعات الرأي العامة وجود دعم جماهيري قوي لحملة مكافحة الجريمة والمخدرات غير المشروعة. وتُظهر الدراسات الاستقصائية التي أُجريت مؤخراً على الصعيد الوطني الدعم الجماهيري القوي لحملة حكومة جمهورية الفلبين لمكافحة الجريمة والمخدرات غير المشروعة. وتُظهر أحدث الإحصاءات الواردة من مؤسسة بولس أيزيا (Pulse Asia) أن ٨٢ في المائة من المقيمين في منطقة مانيلا الحضرية يشعرون بقدر أكبر من الأمان بفضل حملة حكومة جمهورية الفلبين لمكافحة المخدرات غير المشروعة.

١٠٩ - وراجت مؤخراً ادعاءات ودعايات مغرزة ولا أساس لها مفادها أن جميع حالات الوفاة التي يجري التحقيق فيها، بغض النظر عن أسبابها وملابساتها، حالات إعدام خارج نطاق القضاء وعمليات إعدام بإجراءات موجزة لها صلة بحملة مكافحة المخدرات؛ ولكنها ليست كذلك. إن تلك الوفيات التي يجري التحقيق فيها مصنفة ضمن فئة جرائم القتل أو الاغتيال بموجب قانون الفلبين وسياستها. وحتى ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٧، جرى حل لغز نحو ٤٢٧ ١ حالة من الوفيات المبلغ عنها، أي ٢٣,٧ في المائة منها، فيما يجري التحقيق حالياً في ٧٦,٣ في

المائة منها. وأوضحت الشرطة الوطنية الفلسطينية أن دوافع عدد كبير من جرائم القتل لا صلة لها بالمخدرات أو لم تحدّد بعد.

١١٠- ولم تبّغ اللجنة المشتركة بين الوكالات المنشأة بموجب الأمر الإداري رقم ٣٥ بعمليات الإعدام خارج نطاق القضاء المزعومة لتجار المخدرات المزعومين لأن قضايا وفاة المتّمين المزعومين إلى العصابات الإجرامية تقع خارج نطاق ولايتها. ولا يبدو أن مروجي المخدرات المزعومين المشتبه فيهم ينتمون إلى جماعات مدافعة عن قضايا معينة أو وسائل الإعلام، وليس لهم أي انتماء أو توجه معين. ولكن الوكالات المختلفة التابعة لحكومة جمهورية الفلبين، من قبيل وزارة العدل والمكتب الوطني للتحقيقات والشرطة الوطنية الفلسطينية ولجنة حقوق الإنسان، تجري تحقيقاتها المنفصلة الخاصة بها في حالات الوفاة المبلغ عنها.

١١١- وتدين الشرطة الوطنية الفلسطينية بشدة أي شكل من أشكال الاقتصاص غير القانوني ولا تتسامح مع الأساليب غير القانونية في عملياتها لمكافحة الجريمة. وتتقيد على نحو صارم بالإجراءات التنفيذية وتمارس مهنة الشرطة القائمة على أساس حقوق الإنسان في الاضطلاع بعملياتها لمكافحة المخدرات غير المشروعة.

١١٢- ولمنع إفلات الشرطة من العقاب، تعتمد لجنة الشرطة الوطنية والشرطة الوطنية الفلسطينية سياسات ومبادئ توجيهية قائمة لتأديب موظفيها ومسؤوليها. وأصدرت لجنة الشرطة الوطنية المذكورة التعميمية رقم ٢٠١٦-٠٠٢ المؤرخة ٧ آذار/مارس ٢٠١٦ التي تنقح القواعد الموحدة للإجراءات أمام السلطات التأديبية الإدارية ودائرة الشؤون الداخلية للشرطة الوطنية الفلسطينية.

١١٣- كما ألغت الشرطة الوطنية الفلسطينية مؤخراً فريقها المعني بمكافحة المخدرات غير المشروعة وشكلت فرقة عمل للمعلومات الاستخباراتية المضادة لضمان تحلي أصحاب المسؤولية بأعلى قدر من النزاهة والاستقامة. ويجري باستمرار تطهير قوات الشرطة من أفرادها المتورطين في أنشطة غير مشروعة. وفي شباط/فبراير ٢٠١٦، أطلقت الشرطة الوطنية الفلسطينية رسمياً خدمة خط هاتفي مباشر للإبلاغ عن تصرفات العناصر المشينة.

١١٤- وتحدد المذكرة التعميمية رقم ١٦-٢٠١٦، التي أصدرتها قيادة الشرطة الوطنية الفلسطينية في تموز/يوليه ٢٠١٦، المبادئ التوجيهية والإجراءات والمهام العامة لوحدات الشرطة في تنفيذ خطة حملة مكافحة المخدرات غير المشروعة. وأكد أمر الشرطة الوطنية الفلسطينية التوجيهي رقم ٢٠١٦-١٢ المتعلق بالتحقيقات بروتوكولات التحقيق وحدد المبادئ التوجيهية بشأن كيفية اضطلاع وحدات التحقيق بمسؤولياتها في حالة المواجهة المسلحة أثناء القيام بعمليات مكافحة المخدرات غير المشروعة.

١١٥- وفي الوقت ذاته، ينص برنامج التطهير الداخلي للشرطة الوطنية الفلسطينية على القيام بعمليات للحصول على معلومات استخباراتية مضادة وعلى اعتقال وملاحقة موظفي الشرطة الذين يقومون بأنشطة غير قانونية. كما أخضعت الشرطة الوطنية الفلسطينية بشكل عشوائي موظفيها لاختبارات المخدرات؛ ووجهت تهمة استهلاك المخدرات غير المشروعة إلى ٤٣ موظفاً على الأقل. وجرت التوصية باتخاذ إجراءات موجزة في ٦٠ من الملفات الإدارية المتصلة بالمخدرات. والأمر اللافت أن ٣١ من موظفي الشرطة وُجهت إليهم تهمة القتل بعد إجراء

التحقيق. ويشمل هذا العدد ١٩ موظفاً من المنطقة ٨ تورطوا في قتل ألبويرا مايور رولاندو إسبينوزا الأكبر، أحد أباطرة المخدرات المزعومين.

١١٦- وأنشأ الرئيس بموجب أمره التنفيذي رقم ١٥ اللجنة المشتركة بين الوكالات لمكافحة المخدرات غير المشروعة وفرقة عمل لمكافحة المخدرات غير المشروعة من أجل القضاء على مشكلة المخدرات في البلد. وتُناط بفرقة العمل مهمة القيام بعمليات فعالة لمكافحة المخدرات غير المشروعة وإلقاء القبض على المتورطين في المخدرات ابتداءً من كبار التجار حتى الباعة المتجولين في الشوارع والمستهلكين، وبمبادرات التوعية المكثفة، وكفالة التنفيذ الشامل لبرنامج تطهير البلدات من المخدرات.

١١٧- ويتألف برنامج حكومة جمهورية الفلبين لإعادة تأهيل مدمني المخدرات على صعيد المجتمعات المحلية، الذي تقوده وزارة الداخلية والحكم المحلي، من عنصرين رئيسيين: (أ) تشييد مراكز المرضى الداخليين لإعادة تأهيل مدمني المخدرات؛ (ب) تنفيذ برنامج وطني لفائدة المرضى الخارجيين لإعادة تأهيل مدمني المخدرات على صعيد المجتمعات المحلية. ودشنت حكومة جمهورية الفلبين مؤخراً مركزاً لإعادة تأهيل مدمني المخدرات طاقته الاستيعابية ١٠ ٠٠٠ شخص في فورت ماغساي، نويبا إيكجيا. ويكتسي إنشاء مراكز إضافية في بوكيدنون وبوهول ومدينة تاغبيغ طابع الأولوية.

١١٨- وفي تموز/يوليه ٢٠١٦، أمرت المحكمة العليا ٢٤٠ محكمة أخرى بتناول القضايا المتصلة بالمخدرات، وبذلك صار لدينا ٩٥٥ محكمة وطنية في جميع أنحاء البلد مخولة النظر في قضايا المخدرات وإصدار قرارات بشأنها.

١١٩- وعلى الصعيد الميداني، سيجري إنشاء مزيد من المراكز القضائية لتوفير مجال للتعاون الفعال فيما بين الوكالات في النظام الجنائي. وسترصده هذه المراكز مسار القضايا الجنائية وتتبع الأنشطة والأهداف التي حددها الجهات الفاعلة والوكالات ذات الصلة. وفي غضون ست سنوات، سيُنشأ ١٤ مركزاً قضائياً وسيجري تقييمها توجيهاً لإمكانية إنشاء مراكز أخرى إن كان التقييم إيجابياً.

١٢٠- وفي خطة التنمية الفلبينية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٢، تشدد حكومة جمهورية الفلبين على أهمية التنسيق بين المؤسسات والوكالات والجهات الفاعلة في قطاع العدالة لضمان إقامة العدل على نحو سريع ومنصف. وتسعى إلى إصلاح الآليات القائمة من خلال ضمان التعاون والترابط بين مؤسسات قطاع العدالة، في ظل احترام اختصاصات ولايات كل واحدة منها.

التوصية ١٢٩-٣١

١٢١- تفرض الشرطة الوطنية الفلبينية آليات المساءلة على منظمات المتطوعين المدنيين المشاركة في حملتها لمكافحة جميع أشكال الجريمة على الصعيد الوطني. وأفرقة العمل من أجل حفظ السلم في البلدات غير مسلحين يقومون بأنشطة وحملات إعلامية على صعيد المجتمعات المحلية دعماً لجهود الشرطة الوطنية الفلبينية لمكافحة الجريمة وعملياتها للأمن الداخلي وبرنامجها لمراقبة إدارة الكوارث.

التوصية ١٣١-٣١

١٢٢- في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، أصدر رئيس الجمهورية الأمر الإداري رقم ١، الذي أنشأ بموجبه فرقة العمل الرئاسية المعنية بانتهاكات حق المتهمين إلى وسائل الإعلام في الحياة والحرية والأمن.

١٢٣- ومن أصل ١٢٥ حالة أُبلغ عنها، وافقت اللجنة المشتركة بين الوكالات المنشأة بموجب الأمر الإداري رقم ٣٥ على اعتبار ٦١ حالة جرائم قتل لها صلة بالعمل في وسائل الإعلام يمكن تصنيفها ضمن فئة عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء. وحتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، صدرت أحكام الإدانة في ١٤ قضية، ولا تزال ٨ قضايا قيد المحاكمة و٣ قيد التحقيق التمهيدي و٥ قيد تحقيق الشرطة.

١٢٤- ومنذ تولي الرئيس دوتيرتي لمنصبه، أفادت فرقة العمل الرئاسية المعنية بأمن ووسائل الإعلام بأن حالة ناشر صحيفة Catanduanes News، لاري كي، الذي كان يكتب مقالات نقدية عن المسؤولين المحليين المقصّرين، حسبما زُعم، بإزاء مسألة وجود مصنع للمخدرات غير المشروعة في المحافظة، هي جريمة القتل الوحيدة التي ثبتت صلتها بعمل الضحية في وسيلة إعلامية. وتحقق فرقة العمل التابعة للشرطة الوطنية الفلبينية حالياً في سبع حالات قتل أخرى لعاملين في وسائل الإعلام؛ غير أنه لا يزال من غير المؤكد ما إذا كان لمقتلهم صلة بعملهم.

١٢٥- ودعماً لحرية التعبير، أصدر الرئيس دوتيرتي الأمر التنفيذي رقم ٢، المؤرخ ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٦، الذي يضع أول سياسة لحرية الإعلام في الفلبين تشمل جميع المكاتب الحكومية الخاضعة للجهاز التنفيذي.

التوصية ١٢٩-٣٠

١٢٦- تُقدّر الفلبين المساءلة والمساواة في الحماية: فأى شخص ينتهك القانون، سواء كان من ذوي السلطة أو النفوذ أم لم يكن، يُعامل كأى متهم آخر ويُقدّم إلى العدالة. ومن مجموع ١٩٢ مشتبهاً في ارتكابهم جرائم القتل في مذبح ماغينداناو، يوجد قيد الاحتجاز ١٠٩ وُجّهت إليهم التهمة ويخضعون للمحاكمة. وقد وُضِع رهن الاحتجاز الشخصان الرئيسيان المشتبه فيهما، وهما العمدة السابق أندال أمباتوان الأصغر والمحافظ السابق زالدي أمباتوان.

١٢٧- وأصدرت المحكمة العليا في وقت سابق قواعد لتسريع وتيرة المحاكمة، وعينت القاضية جوسلين سوليس ريبس من الفرع ٢٢١ للمحكمة الابتدائية الإقليمية في مدينة كويزون للتركيز حصراً على هذه القضية، ويعالج ثلاثة قضايا مساعدة من اللتماسات البسيطة والقضايا الأخرى قيد النظر في المحكمة التي تنتمي إليها. وحتى الآن، يجري عقد محاكمات أسبوعية متواصلة.

١٢٨- وقدمت هيئة الادعاء العام عرضها الرسمي للأدلة وختمت عرض حججها. ولم يبق الحسم سوى في المسائل التالية: طلب أمباتوان الأصغر للإفراج عنه بكفالة ومحاكمته الرئيسية اللاحقة؛ وتقديم هيئة الدفاع لما تبقى من عروضها الرسمية للأدلة؛ وإتمام عملية تقديم أدلة الدفاع. وبمجرد أن يختتم الطرفان عروض حججهما، ستُقدّم إلى المحكمة لاتخاذ قرارها.

١٢٩- وألقي القبض على محافظ بالاوان السابق، جويل ريبس، وأخيه، كورون مايور ماريو ريبس، في تايلند في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ بعد فرارهما مدة أربع سنوات. وألقي عليهما القبض

بتهمة قتل المذبح المقيم في بالاوان، جيراردو أورتيجا، المعروف بنقده اللاذع لآل ريبس، والذي قُتل في ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

١٣٠- وألقي القبض في مانايلا على اللواء المتقاعد جوفيتو بالباران في ١٢ آب/أغسطس ٢٠١٤، ٣ سنوات تقريباً بعد صدور مذكرة لتوقيفه.

هاء- مسؤولية الحماية

التوصيات ١٢٩-١٧ إلى ١٢٩-٢٠، و١٣١-١٨ و١٣١-١٩

١٣١- في عام ٢٠١٢، صدقت حكومة جمهورية الفلبين على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب.

١٣٢- ووضع مكتب شؤون حقوق الإنسان التابع للشرطة الوطنية الفلبينية ويشرف على تنفيذ سياسة إرشادية تهدف إلى حظر جميع أشكال التعذيب والتسلط وغير ذلك من الأفعال القاسية واللاإنسانية والمهينة في سياق القيام بالدورات التدريبية للشرطة وجميع وظائف الشرطة الأخرى، ومذكرة توجيهية تحظر التوقيف غير القانوني والاحتجاز التعسفي.

١٣٣- وتواصل حكومة جمهورية الفلبين تنظيم مؤتمرات لمناقشة الحالات وبرامج دورات تدريبية لبناء القدرات لفائدة موظفي الشرطة الوطنية الفلبينية. وفي عام ٢٠١٦، نظمت لجنة حقوق الإنسان بنجاح مؤتمر القمة الوطني الأول بشأن منع التعذيب، وذلك بالشراكة مع الشرطة الوطنية الفلبينية ومنتدى آسيا والمحيط الهادئ ورابطة منع التعذيب. وارتفع عدد الحلقات الدراسية ودورات تجديد المعلومات بشأن قانون حقوق الإنسان ومناهضة التعذيب من ٢٠ في عام ٢٠١٥ إلى ٣١ في عام ٢٠١٦.

١٣٤- ولمنع التعذيب في مرافق الاحتجاز، يضع مكتب شؤون حقوق الإنسان التابع للشرطة الوطنية الفلبينية وموظفو الشرطة المعنيون بحقوق الإنسان موضع التنفيذ آليات للإبلاغ تمكّن لجنة حقوق الإنسان من تتبع حالة الأشخاص الموجودين رهن الاحتجاز لدى الشرطة. وتُجري عمليات تفتيش دورية للزنازات المغلقة على الصعيد الوطني في الأسبوع الأول من كل شهر وتُقدّم تقارير شهرية إلى لجنة حقوق الإنسان.

١٣٥- وجرى توزيع نحو ٥٠ ٠٠٠ نسخة من مواد الإعلام والتوعية بحقوق الإنسان، من قبيل ملصقات عن حقوق المعتقلين والمحتجزين والخاضعين للتحقيق في حالة احتجاز، والمنشور المعنون "Know your Rights: A Citizen's Primer on Law Enforcement" (اعرف حقوقك: دليل للمواطن بشأن إنفاذ القانون) على موظفي الشرطة ومنظمات المجتمع المدني.

١٣٦- وجرى توزيع نحو ٥ ٠٠٠ نسخة من البطاقات الجيبية الجديدة Miranda Warning التي تتضمن أحكام قانون مناهضة التعذيب المترجمة إلى عشر لهجات فلبينية على أفراد الشرطة الوطنية الفلبينية على الصعيد الوطني.

١٣٧- وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، نُشر كتيب سياسة مكتب إدارة السجون وعلم الجريمة بشأن توثيق التعذيب والإبلاغ عنه وإعادة تأهيل ضحاياه بغرض توفير مبادئ توجيهية بشأن إلزامية الإبلاغ/التوثيق في حالة ممارسة التعذيب أثناء الاحتجاز.

١٣٨- وفي الفترة من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٦، وُجِّهت رسمياً إلى ١٢ موظفاً تهمته ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان ضد محتجزين. وكنتيجة لذلك، صدر الحكم بالإدانة الإدارية في أربع حالات وبالتوقيف عن العمل في حالتين وبخفض الرتبة في حالة واحدة وبالفصل من الخدمة في حالة واحدة. وقدم مكتب شؤون حقوق الإنسان التابع لمكتب إدارة السجون وعلم الجريمة المساعدة للضحايا في جميع هذه الحالات خلال إجراء التحقيقات.

١٣٩- وينفذ مكتب المؤسسات الإصلاحية بصرامة دليل عمليات يكفل حماية النزلاء من سوء المعاملة ويهدف إلى حماية كرامتهم الأصلية وقيمتهم كبشر وحقوقهم وامتيازاتهم. وتتمثل إحدى المحطات الرئيسية في جهود البلد من أجل تحسين أحوال مرافق السجون في اعتماد قانون تحديث مكتب المؤسسات الإصلاحية لعام ٢٠١٣ (القانون الجمهوري ١٠٥٧٥)، الذي يهدف إلى جعل نظم مكتب المؤسسات الإصلاحية مواكبة للمعايير الدولية لإدارة السجون.

١٤٠- وبالنسبة لموظفي مكتب المؤسسات الإصلاحية المكلفين بمرافق الاحتجاز، تستمر عملية تدريبهم على معاملة الأشخاص المسلوب الحرية معاملة قائمة على احترام حقوقهم. وقد أتم نحو ٦٥٨ موظفاً دورات تدريبية نظمتها مدرسة التدريب التابعة لمكتب المؤسسات الإصلاحية، في حين استفاد ٩٠ موظفاً مكلفاً بمرافق الاحتجاز من حلقات عمل بشأن مكافحة التعذيب نظمتها في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ لجنة حقوق الإنسان ومجموعات غير حكومية، من قبيل تحالف الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب.

١٤١- وينفذ مكتب القوات المسلحة الفلبينية لحقوق الإنسان برامج متواصلة للتوعية والتدريب ونشر المعلومات والتثقيف بشأن قانون مناهضة التعذيب وانتهاكات حقوق الإنسان الأخرى لفائدة المجندين وأعضاء القيادة والموظفين العامين.

١٤٢- ولمعالجة مشكلة اكتظاظ السجون التي تفاقمت بسبب تزايد عدد النزلاء، نفذ مكتب إدارة السجون وعلم الجريمة برنامجاً لتخفيف اكتظاظ السجون يتألف مما يلي: (أ) برنامج المساعدة القانونية المصمّم لمساعدة النزلاء على الاستفادة من السبل القانونية للحصول على الإفراج وتسريع إجراءات تسوية القضايا؛ (ب) تشييد سجون إضافية وتحسين المرافق القائمة؛ (ج) اعتماد خطة تشريعية أفضت إلى الموافقة على قوانين بشأن تخفيف اكتظاظ السجون من قبيل القانون المتعلق بالمكافآت الزمنية (القانون الجمهوري ١٠٥٩٢) وقانون الإفراج بكفالة (القانون الجمهوري ١٠٣٨٩) والقانون المنقح المتعلق بالعقوبات البديلة للحبس (القانون الجمهوري ١٠١٥٩). وفي الفترة من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٥، أُفْرِجَ عن ١١٧ ٥٩١ سجيناً في سياق برنامج مكتب إدارة السجون وعلم الجريمة للمساعدة القانونية.

١٤٣- وفي عام ٢٠١٦، منح الكونغرس مكتب إدارة السجون وعلم الجريمة اعتمادات قيمتها ٣٣٠ مليون بيزو فلبيني لتشييد سجون مساحتها ١٦ ٥٠٠ متر مربع. وهذه زيادة كبيرة بالمقارنة مع اعتمادات العام السابق البالغة قيمتها ٣٩ مليون بيزو فلبيني. وفي عام ٢٠١٧، جرت الموافقة على مبلغ مالي لبناء سجون لم يسبق له مثيل قارب ١,٧ بليون بيزو فلبيني؛ وتتوقع حكومة جمهورية الفلبين أن يزيد ذلك مساحة السجون بنحو ٨٥ ٠٠٠ متر مربع ويخفف اكتظاظ السجون بنسبة ٤٢٠ في المائة.

١٤٤- كما أصدرت المحكمة العليا تعميمات أو مبادئ توجيهية شتى تعالج مسألة الحبس الاحتياطي المطول واكتظاظ السجون. وفي آذار/مارس ٢٠١٤، أصدرت هذه المحكمة مبادئ توجيهية لتحديد آجال زمنية إلزامية لمحاكمة المتهمين المحتجزين، وأمرت المحاكم بإتمام المحاكمات العادية في غضون ١٨٠ يوماً والمحاكمات على أساس الإفادات الخطية المشفوعة باليمين في غضون ٦٠ يوماً اعتباراً من تاريخ بدء المحاكمة تستثنى منها فترات التأخير أو التأجيل.

١٤٥- وفي عام ٢٠١٦، وافقت المحكمة العليا أيضاً على تعيين ٦٣٥ موظفاً لتخفيف اكتظاظ المحاكم ونفذت برنامجاً أفضى إلى خفض حجم العمل المتراكم بنسبة ٣٠ في المائة في مدينة كويزون. كما نفذت برنامج الاستدعاء الإلكتروني، وهو نظام آلي للإخطار يمكن من خلاله للمحاكم إرسال استدعاءات إلكترونية يتلقاها موظفو الشرطة المعنيون من خلال مكاتبهم الوطنية.

١٤٦- وسمح قانون الاعتمادات العامة لعام ٢٠١٧ برفع بدل الإعاشة اليومية للنزلاء إلى ٦٠ بيزو فلينياً (من ٥٠ بيزو فلينياً) مراعاة للتضخم ولتمكين سلطات السجون من أن توفر للنزلاء الكمية والنوعية الملائمتين من الطعام الذي يستوفي معايير التغذية المقبولة.

١٤٧- ووقع كل من وزارة الصحة ومكتب إدارة السجون وعلم الجريمة مؤخراً مذكرة اتفاق لضمان الأولوية والمجانبة للنزلاء المرضى في الاستفادة من خدمات المستشفيات ومراكز الرعاية الطبية التي تديرها وزارة الصحة، ولمعالجة النقص المزمن في الرعاية الطبية الملائمة للنزلاء وعدم كفاية عدد الأطباء والمهنيين الطبيين في مكتب إدارة السجون وعلم الجريمة.

التوصية ١٣١-٢٧

١٤٨- سُنَّ القانون المتعلق بمنح التعويضات لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان (القانون الجمهوري ١٠٣٦٨) في عام ٢٠١٣. وفي آذار/مارس ٢٠١٧، أفرجت حكومة جمهورية الفلبين عن التعويضات للدفعة الأولى من الضحايا البالغ عددهم ٤٠٠٠ شخص، حيث تلقى كل واحد منهم مبلغاً يتناسب وخطورة انتهاك حقوق الإنسان الذي تعرض له، استناداً إلى نظام النقاط الذي ينص عليه القانون.

واو- تعميم مراعاة حقوق الإنسان

التوصيات ١٢٩-٢١، و ١٢٩-٣ إلى ١٢٩-٥

١٤٩- أقامت الشرطة الوطنية الفلبينية شراكة مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومؤسسة هانز سيدل/ألمانيا في تنظيم حلقات دراسية وحلقات عمل بشأن حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني لفائدة موظفي الشرطة، وتوزيع مواد إعلامية بشأن القانون الدولي الإنساني عليهم.

١٥٠- واستناداً إلى المبادئ المحددة بموجب إعلان وبرنامج عمل فيينا لعام ١٩٩٣، أي احترام المعاهدات والتركيز على قطاعات بعينها وإعطاء الأولوية للحقوق وإمساك البلد بزمام الأمور لصالح الجميع ومراعاة مسارات الحوكمة الرئيسية باعتبارها إجراءات العمل ذات الأولوية، جرى تنفيذ الخطة الفلبينية لحقوق الإنسان للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦ تحت إشراف اللجنة الرئاسية

لحقوق الإنسان التابعة لمكتب رئيس الجمهورية، وشكلت إنجازات الخطة وتحدياتها محور تركيز اجتماع مبادرة *Ugnayang Bayan para sa Pantaong Karapatan* المتعددة الجهات المعنية والمتعددة القطاعات في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

١٥١- ويتواصل تنفيذ خطة القوات المسلحة الفلبينية للسلم والأمن الدوليين (Bayanihan)، وهي منهاج دراسي في مجال حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وسيادة القانون خاص بموظفي القوات المسلحة الفلبينية، من خلال خطة (Kapayapaan)، لدعم التنمية والأمن التي تركز على التفكيك السلمي للجماعات التي تشكل تهديداً ولكنها تجنح للسلم، مثل الحزب الشيوعي الفلبيني/الجيش الشعبي الجديد/الجبهة الديمقراطية الوطنية، وجبهة مورو الإسلامية للتحرير وجبهة مورو للتحرير الوطني.

١٥٢- ويوجد حالياً قيد النظر في الكونغرس مشروع قانون إنشاء اللجنة الوطنية لمنع التعذيب، وهي الآلية الوطنية الوقائية من التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

١٥٣- واعترف الكونغرس بضرورة أن تزيد لجنة حقوق الإنسان مواردها وتوسع نطاق أنشطتها فيما يتعلق بالتحقيق في حالات انتهاك حقوق الإنسان وتوفير المساعدة للضحايا وبالبرامج التنفيذية الأخرى. وقد تضاعفت تقريباً ميزانية لجنة حقوق الإنسان التي بلغت قيمتها ٤٣٩ مليون بيزو فلبيني في عام ٢٠١٦ لترتفع إلى ٧٢٤,٩ مليون بيزو فلبيني في عام ٢٠١٧. وفي الفترة من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٧، زادت ميزانية لجنة حقوق الإنسان بنسبة ١٦٥ في المائة. وقُدِّم أيضاً مشروع قانون لتعزيز تنظيم اللجنة من الناحية الوظيفية والهيكلية، بما يمنحها صلاحية ادعائية وشبه قضائية لجعلها أكثر فاعلية.

١٥٤- ولا تزال الآلية الوطنية لرصد الحالات التي تنطوي على مزاعم الإعدام خارج نطاق القضاء والاختفاء القسري والتعذيب تعمل كوسيلة لدفع الهيئات الحكومية وغير الحكومية إلى إجراء التحقيقات وإعداد القضايا.

التوصيتان ١٣١-٢٠ و ١٣١-٢١

١٥٥- تواصل الأكاديمية القضائية الفلبينية تنظيمها حلقات دراسية وحلقات عمل وغيرها من برامج التعليم القضائي والقانوني لفائدة رؤساء المحاكم والقضاة وموظفي المحاكم والمحامين وموظفي الهيئات شبه القضائية والمحامين التابعين لها، سواء فيما يتعلق بمهامهم القضائية أو الإدارية. ويتمثل جزء من برنامج الأكاديمية الخاص المرکز في تنظيم حلقات دراسية ومحاضرات بشأن التطورات الراهنة وكذلك المسائل الناشئة في مجالات قانونية محددة، بما في ذلك مراعاة نوع الجنس وحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

١٥٦- وتكفل لجنة المحكمة العليا المعنية بحسن السلوك والتحقيق تعزيز مراعاة قاعدة الإجراءات الإدارية المتعلقة بحالات التحرش الجنسي والمبادئ التوجيهية المتعلقة بحسن السلوك المهني في الجهاز القضائي. وفي الوقت ذاته، اضطلعت لجنة مراعاة البعد الجنساني في الجهاز القضائي بدور الريادة في أنشطة لحماية المرأة، منها دورات توجيهية بشأن ميثاق المرأة والاحتفال بشهر المرأة ومهارات الوالدية.

١٥٧- وتواصل اللجنة المعنية بمحاكم الأسرة وشؤون الأحداث رصد الإحصاءات المصنّفة بحسب نوع الجنس والمتعلقة بالحالات التي يكون فيها الضحايا من النساء والأطفال وإنشاء مزيد من محاكم الأسرة، وفقاً ينص عليه قانون محاكم الأسرة لعام ١٩٩٧ ويوضحه قرار المحكمة العليا المؤرخ ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٦.

التوصيتان ١٣١-١٤ و ١٣١-١٥

١٥٨- تدعم حكومة جمهورية الفلبين بشكل كامل عملية الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، وستوجّه دعوات إلى المقررين الخاصين في أنسب وقت، شريطة أن يتحلوا بروح الانفتاح والاستقلالية والاستعداد لإجراء حوار بناء مع الحكومة الفلبينية.

التوصيتان ١٣١-٣ و ١٣١-١٢

١٥٩- سنّت حكومة جمهورية الفلبين في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ قانوناً يُعرّف الاختفاء القسري أو غير الطوعي ويعاقب عليه (القانون الجمهوري ١٠٣٥٣).

التوصيات ١٣١-٩ إلى ١٣١-١١

١٦٠- منذ عام ٢٠٠٩، وحتى قبل التصديق على نظام روما الأساسي، كانت الفلبين اعتمدت القانون الجمهوري التاريخي ٩٨٥١، الذي يُعرّف الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والإبادة الجماعية وغيرها من الجرائم المنافية للقانون الدولي الإنساني. وعلاوة على ذلك، أبرمت حكومة جمهورية الفلبين والمجموعة الثورية، الحزب الشيوعي الفلبيني/الجيش الشعبي الجديد/الجهة الديمقراطية الوطنية، الاتفاق الشامل المتعلق بحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، الذي يتضمن بعض الأحكام المماثلة لقواعد المحكمة الجنائية الدولية.

التوصيتان ١٣١-٢٤ و ١٣١-٢٦

١٦١- أنشأ مكتب رئيس الجمهورية، من خلال المذكرة التعميمية رقم ٨٣، سلسلة عام ٢٠١٥، فرقة عمل وطنية تركز على تفكيك الجماعات المسلحة الخاصة في منطقة بانغسامورو والمناطق المجاورة المقترحة لضمان استقرار الوضع الأمني. وأفادت الشرطة الوطنية الفلبينية بأنه، حتى عام ٢٠١٦، اعتُقل ٣٥ فرداً من أفراد الجماعات المسلحة الخاصة وصودر منهم ما مجموعه ٤٧ سلاحاً نارياً.

١٦٢- وتواصل الشرطة الوطنية الفلبينية تنفيذ حملتها *Kontra Boga* لوقف نشاط الجماعات المسلحة الخاصة والعصابات الإجرامية والدوريات الأهلية والجماعات مصدر الخطر من خلال حملة شرسة لمصادرة الأسلحة النارية غير المشروعة. وقد صودر نحو ٣٩٣ ٩ سلاحاً نارياً غير مشروع في الفترة من عام ٢٠١٥ إلى تموز/يوليه ٢٠١٦.

التوصية ١٣٠-٥

١٦٣- في الفترة من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٦، قُدّم إلى مكتب أمين المظالم ٥٦٣ ٩ قضية ضد موظفي وحدات الحكومات المحلية و٨٥٧ ٤ قضية ضد موظفي الشرطة الوطنية الفلبينية.

رابعاً - سبل المضي قدماً

١٦٤ - تعكف حكومة جمهورية الفلبين حتى الآن على وضع مشروع خطة عملها المتعلقة بحقوق الإنسان لفترة الأعوام الخمسة المقبلة. وكما قال رئيس بلدنا نفسه خلال خطابه الأول بخصوص حالة الأمة في تموز/يوليه ٢٠١٦، "لا يمكن أبداً تحقيق التنمية الحقيقية والملموسة والمحسوسة من دون جعل شعبنا يشعر بالأمان". وستنفذ الفلبين نهجاً قائماً على الحقوق فيما يتعلق بالتنمية والحوكمة، بينما تحسن حكومة جمهورية الفلبين رفاه شعبنا. فحقوق الإنسان ينبغي أن تعمل من أجل الرقي بكرامة الإنسان.

١٦٥ - وحكومة جمهورية الفلبين ملتزمة بعملية استعراض صريحة وشاملة وبناءة وشفافة أمام الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، وتواصل دعمها لعملية الاستعراض الدوري الشامل ونظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وستشارك حكومة جمهورية الفلبين الجهات المعنية صاحبة المصلحة في عملية اتخاذ القرار بخصوص التوصيات التي ستقبلها، وستكفل بالتالي تنفيذها تنفيذاً ناجحاً بالرغم من التحديات الوطنية الراهنة التي تواجهها.